



الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف

الشعبي

The French Presence in Chad Between the Official Vision and
the Popular Stance

إعداد

د. عبدالغفار علي عبدالرحيم

Dr. Abdelghaffar Ali Abdelrahim

نائب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة أنجمينا. محاضر

بالجامعات التشادية

Doi: 10.21608/jnal.2025.462629

٢٠٢٥ / ٥ / ١٨

استلام البحث

٢٠٢٥ / ٧ / ١٧

قبول البحث

عبدالرحيم، عبدالغفار علي (٢٠٢٥). الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي. *مجلة الناطقين بغير اللغة العربية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٢٧)، ١٢١ – ١٧٦.

<http://jn.al.journals.ekb.eg>

الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي، من خلال تقديم قراءة تقييمية لعلاقات البلدين في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتناول الدراسة طبيعة العلاقة بين تشاد وفرنسا، ومدى تأثير الحضور الفرنسي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع التركيز على التباين المحتمل بين الموقف الرسمي للدولة التشادية، والموقف الشعبي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أداة لجمع البيانات حول الظاهرة. واختار الباحث عينة الدراسة بلغت (١٠٠)، ما بين أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، ورؤساء الأحزاب السياسية والنواب البرلمانين ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني. ولتحليل البيانات استخدم الباحث برنامج الحزمة الاحصائية المستخدم في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، واختبار (الفكرونيباخ) واختبار (ت) لعينة واحدة، ومعامل تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يتسم الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالوسطية تقريباً. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح الجنس (أنثى). عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن. تتسم الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالوسطية تقريباً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح النوع (ذكر). عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، السيادة الوطنية، العلاقات التشادية الفرنسية، الرأي العام، السياسة الخارجية.

ABSTRACT :

This study aims to shed light on the French presence in Chad between the official vision and the popular position, by



providing an evaluative reading of the two countries' relations in light of political, economic, and social variables. The study deals with the nature of the relationship between Chad and France and the extent of the French presence's influence in the political, economic, and military spheres, with a focus on the potential discrepancy between the official Chadian position and the popular position. The study relied on a descriptive-analytical approach and used a data collection tool on the phenomenon. The researcher selected a study sample of (100) among university and higher institute professors, political party leaders, parliamentarians, religious figures, and civil society organizations. To analyze the data, the researcher used the Statistical Package for the Social Sciences program (SPSS), using the Person correlation coefficient, the Cronbach's test, a one-sample t-test, and a one-way analysis of variance (ANOVA). The study reached the following results: The popular attitude toward the French presence in Chad is approximately average. There were no statistically significant differences in the popular attitude toward the French presence in Chad based on the age variable. There are statistically significant differences in popular attitudes toward the French presence in Chad, according to the gender variable (male, female) in favor of the gender variable (female). There are no statistically significant differences in popular attitudes toward the French presence in Chad according to the educational level variable. There are no statistically significant differences in popular attitudes toward the French presence in Chad according to the characteristic variable. The official view of the French presence in Chad is approximately average. There are no statistically significant differences in the official view of the French presence in Chad according to the age variable. There are statistically significant differences in the official view of the French presence in Chad

according to the gender variable (male, female) in favor of the gender variable (male). There are no statistically significant differences in the official view of the French presence in Chad according to the educational level variable. There are no statistically significant differences in the official view of the French presence in Chad according to the age variable.

Keywords: French colonialism, national sovereignty, Chadian-French relations, public opinion, foreign policy.

مقدمة:

تُعد العلاقات التشادية الفرنسية نموذجاً للعلاقات التاريخية بين الدول الإفريقية والقوى الاستعمارية السابقة، حيث لعبت فرنسا دوراً محورياً في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في تشاد منذ الاستقلال وحتى اليوم، ومع تعاقب الحكومات التشادية ظل الوجود الفرنسي حاضراً بشكل ملحوظ في مجالات متعددة مما أثار تبايناً في الرؤى بين الموقف الرسمي الذي غالباً ما يركز على الشراكات الاستراتيجية والمصالح المشتركة، وبين الموقف الشعبي الذي تتباين مواقفه بين التأييد الحذر والرفض المستند إلى الإرث الاستعماري وتأثيراته المستمرة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوجود الفرنسي في تشاد من خلال استقصاء مدى تطابق أو اختلاف الرؤية الرسمية للدولة مع الموقف الشعبي، وذلك في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد الدراسة على منهجية ميدانية قائمة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، من خلال استهداف عينة من المواطنين التشاديين في مختلف الشرائح الاجتماعية، بهدف فهم مواقفهم واتجاهاتهم تجاه الحضور الفرنسي في البلاد. تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية، أبرزها: كيف تتنظر الدولة التشادية إلى الوجود الفرنسي؟ وما مدى توافق هذه الرؤية مع التصورات الشعبية؟ وما هي أبرز العوامل التي تؤثر في تشكيل مواقف المواطنين تجاه فرنسا؟

وتكمن أهمية الدراسة في تقديم قراءة تحليلية تقييمية لدور فرنسا في تشاد، بعيداً عن التصورات النمطية، من خلال مزج الرؤية الرسمية بالموقف الشعبي، بما يساهم في إغناء النقاش حول مستقبل العلاقات التشادية الفرنسية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة.

أولاً: إشكالية الدراسة: يعد الوجود الفرنسي في تشاد أحد القضايا التي تثير جدلاً واسعاً بين الخطاب الرسمي الذي يبرره كشراكة استراتيجية لتعزيز الأمن والتنمية،

وبين الموقف الشعبي الذي يعبر عن رفضه باعتباره امتداداً للهيمنة الاستعمارية، تطرح هذه الدراسة تساؤلاً جوهرياً حول مدى التوافق أو التباين بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي والتنمية في البلاد.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

الجزء الأول:

- 1- ما هو اتجاه الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير الجنس؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير العمر؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
- 5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير صفة المواطن؟

الجزء الثاني:

- 1- ما السمة العامة للرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الرؤية الرسمية تجاه في تشاد تعزى لمتغير الجنس؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير العمر؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
- 5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يعزى لمتغير صفة المواطن؟

ثالثاً: فروض الدراسة:

الجزء الأول:

- 1- يتسم الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالسلبية.
- 2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير الجنس (ذكر/أنثى).

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير العمر (٣٠،١٨)(٤٥،٣١)(٦٠،٤٦)(أكثر من ٦١).

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير المستوى التعليمي (ابتدائي، ثانوي، تعليم عالي).

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير صفة المواطن (أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، رؤساء الأحزاب السياسية، النواب البرلمانين، رجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني).

الجزء الثاني

1- تتسم الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالإيجابية.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير الجنس (ذكر/أنثى).

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير العمر (٣٠،١٨)(٤٥،٣١)(٦٠،٤٦)(أكثر من ٦١).

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير المستوى التعليمي (ابتدائي، ثانوي، تعليم عالي).

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تعزى لمتغير صفة المواطن (أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، رؤساء الأحزاب السياسية، النواب البرلمانين، رجال الدين، منظمات المجتمع المدني).

رابعاً: الأهمية النظرية والتطبيقية لدراسة:

1- الأهمية النظرية:

- تعين الدراسة في توسيع الإطار المعرفي حول طبيعة العلاقات التشادية الفرنسية، من خلال تناولها من زاوية الرؤية الرسمية والموقف الشعبي.
- تساعد في فهم أبعاد الوجود الفرنسي (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية) وتأثيرها على السيادة الوطنية والتنمية في تشاد.
- تسلط الضوء على التباين بين الخطاب الرسمي والموقف الشعبي، مما يعزز النقاش الأكاديمي حول العلاقات الدولية ما بعد الاستعمار.

- تقدم الدراسة معالجة علمية نادرة حول هذه القضية في الأدبيات السياسية الخاصة بتشاد والمنطقة الإفريقية.

2- الأهمية التطبيقية:

- تدعم نتائج الدراسة صناع القرار في تشاد على تطوير سياسات خارجية تعكس مصالح الشعب وتراعي السيادة الوطنية.
- تساعد في خلق حوار بناء بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني لتحسين الشراكات الدولية.
- تقدم الدراسة توصيات عملية حول سبل تحقيق شراكة متوازنة بين تشاد وفرنسا بما يخدم التنمية المستدامة.
- تساهم في رفع مستوى وعي المواطنين حول تأثير العلاقات الخارجية على التنمية الوطنية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

خامساً: أهداف الدراسة:

- 1- تحليل الرؤية الرسمية للدولة التشادية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد من خلال الخطابات والاتفاقيات الثنائية.
- 2- استكشاف الموقف الشعبي من الوجود الفرنسي في تشاد، وأبرز العوامل المؤثرة في تشكيل هذا الموقف.
- 3- تقييم الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للوجود الفرنسي في تشاد.
- 4- تحديد أوجه التوافق أو التعارض بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي.

- 5- رصد تداعيات الوجود الفرنسي على الاستقرار السياسي والتنموي في البلاد.
- 6- اقتراح توصيات لدعم تحقيق توازن في العلاقات الفرنسية التشادية بما يراعي المصالح الوطنية.

سادساً: حدود الدراسة:

- 1- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع الوجود الفرنسي في تشاد من حيث الرؤية الرسمية والموقف الشعبي، مع التركيز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والثقافية.
- 2- الحدود الزمنية: يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٢٥) باعتبارها مرحلة شهدت حضوراً فرنسياً بارزاً في تشاد وتغيرات في المواقف الرسمية والشعبية.
- 3- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جمهورية تشاد، مع التركيز على بعض المناطق التي تشهد تأثيراً مباشراً للوجود الفرنسي مثل العاصمة إنجمينا وبعض المناطق الاستراتيجية.

4- الحدود البشرية: تشمل الدراسة عينة من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ورؤساء الأحزاب السياسية، والنواب البرلمانيين، ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني.

5- الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بأسلوب المقابلات والاستبيانات لجمع البيانات من عينات الدراسة.
سابعاً: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة عبدالرحمن عيسى يوسف، المقاومة الفرنسية ضد الاستعمار الفرنسي في تشاد (١٨٩٧-١٩٤٤)، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ والحضارة (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ١٩٩٩م.
أهداف الدراسة:

- 1- الكشف عن الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي من نهب واستغلال الخيرات.
- 2- الكشف عن طابع المستعمر الفرنسي.
- 3- إبراز نية المستعمر للقضاء على العلماء، ومنع التعليم الإسلامي في أوساط المسلمين.
- 4- إبراز قيام المستعمر بتقسيمات الوطن إلى ولايات وأقاليم من أجل مصالحه الخاصة.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي لمعرفة حقائق ما حدث.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- اكتشفت الدراسة أن عدداً كبيراً من العلماء تم قتلهم في سلطنة وداي، بسبب الحقد والمكر الخبيث الذي جاء به المستعمر الفرنسي.
 - 2- اكتشفت الدراسة أن تلك الحادثة تركت أثراً سيئاً في نفوس الشعب والمناطق المجاورة لسلطنة دار وداي الإسلامية.
 - 3- اكتشفت الدراسة أن هناك معارك دارت بين أهالي المنطقة والمستعمر، مثل معركة (تشتشي ومعركة وادي الشوك... وغيرها من المعارك الجهادية).
- الدراسة الثانية: دراسة محمد زين نور، الاستعمار الفرنسي وأثره على الشخصية الإسلامية في تشاد (١٩١٨-١٩٨٠)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠٠٥م.
أهداف الدراسة:

- 1- يهدف البحث على معرفة طبيعة الاستعمار الفرنسي وهويته.
 - 2- التعرف على دور المستعمر في طمس هوية المجتمع التشادي.
 - 3- توضيح أثر الاستعمار الفرنسي على الشخصية الإسلامية في تشاد.
- منهج الدراسة: استخدم الباحث كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أن هذه المنطقة (تشاد فيما بعد)، كانت عبارة عن ممالك إسلامية ولها تاريخ وحضارة إسلامية مجيدة.
 - 2- لعب المستعمر الفرنسي دوراً كبيراً في طمس هوية هذه الممالك.
 - 3- ارتكب المستعمر جرائم شنيعة في هذه الممالك الثلاث.
 - 4- كان لهذه الممالك دوراً واضحاً في نشر الإسلام وقيمه.
- الدراسة الثالثة:** دراسة عبداللطيف علي حسين، الوجود الفرنسي العسكري في تشاد مابعد الاستقلال (١٩٦٠-١٩٩٠)، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ والحضارة (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠١٥م.

أهداف الدراسة:

- 1- أعطاء فكرة عن الوجود العسكري الفرنسي في تشاد.
- 2- توضيح الدور الذي تقوم به القواعد العسكرية في تشاد.
- 3- تسليط الضوء على المشكلات التي ترتبت على الوجود العسكري الفرنسي في تشاد.
- 4- التعرف على أثر الوجود الفرنسي العسكري الفرنسي في الصراع السياسي التشادي.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة مدي أثر هذه الاتفاقيات العسكرية على العلاقات بين البلدين.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- حققت فرنسا عبر هذه الاتفاقيات أهداف استراتيجية، وهي التأثير الفرنسي على الصعيد السياسي والدبلوماسي والعسكري والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية.
 - 2- هذه الإتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية جعلت من تشاد تدور في فلك السياسة الفرنسية للجيش التشادي، على الرغم من التطور النسبي وخاصة من حيث حجمه وتدريبه وتنظيمه.
 - 3- أكدت الدراسة أن التدخل العسكري في تشاد (١٩٦٩-١٩٧٢م)، تم بناءً على اتفاقيات الدفاع والمعاهدات الموقعة بين البلدين، ولاسيما الإتفاقيات السرية التي وقعت في مارس ١٩٦٤ وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية.
- الدراسة الرابعة:** دراسة أمين إدريس الرخيص، آثار الاستراتيجية الفرنسية في دول وسط إفريقيا (١٩٦٠-٢٠١٤)، دراسة حالة تشاد، رسالة دكتوراة في العلاقات الدولية (غير منشورة) أكاديمية السودان للعلوم، ٢٠١٨م.

أهداف الدراسة:

- 1- الوقوف على أهداف ومصالح فرنسا في دول وسط إفريقيا.
- 2- محاولة البحث عن حل سياسي متوازن في ظل الانقلابات العسكرية والتدخلات في الشؤون الداخلية.
- 3- التعرف على طبيعة العلاقات الفرنسية في وسط إفريقيا من خلال علاقة فرنسا بمستعمراتها.

- 4- الوقوف على التخطيط والاستراتيجيات الفرنسية وموقفها من دول وسط إفريقيا.
- منهج الدراسة:** استخدم الباحث، المنهج الوصفي والتاريخ والاستنباطي، في محاولته للتعرف على أهداف الاستعمار الفرنسي ومواقفه العدائية.
- نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أثرت الاستراتيجية الفرنسية على هذه الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً.
 - 2- شوه الاستعمار الفرنسي الدين الإسلامي بإظهاره للمجتمع كدين متخلف يشجع على العنف.
 - 3- مارست السياسة الفرنسية (فرق تسد)، بزرع الفرقة المذهبية والثقافية واللغوية بين أبناء القارة وتدمير المؤسسات.
 - 4- حاربت الاستراتيجية الفرنسية كل اللغات المحلية وفرضت اللغة الفرنسية، كما قامت بنشر الأخلاق الفاسدة بين أبناء الأمة.
- الدراسة الخامسة:** أحمد محمد سليمان، الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء دول وسط إفريقيا نموذجاً (١٩٦٠-١٩٩٠)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (غير منشورة) أكاديمية السودان للعلوم، ٢٠١٦م.

أهداف الدراسة:

- 1- إضاح وكشف حقيقة الإستراتيجية الفرنسية.
 - 2- التعرف على مدي استفادة الإفارقة من هذه الاستراتيجية.
 - 3- أن تتوصل الدراسة إلى نتائج مرضية للمواطن.
- منهج الدراسة:** إتبع الباحث المنهج التاريخي للوقوف مع المجريات التاريخية التي أثرت على المنطقة المذكورة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي.
- نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- تمكنت فرنسا أن تربط كل هذه الدول عبر الرباط الثقافي المتمثل في اللغة الفرنسية المشتركة والتي أصبحت لغة التعليم والإدارة في دول وسط إفريقيا.
- 2- ظلت منطقة دول إفريقيا الوسطي، والغربية مرتبطة عن طريق العملة (الفرنك الإفريقي)، إلا ان فرنسا أجبرت هذه الدول لوضع احتياطاتها النقدية في الخزينة العامة لفرنسا.

3- أن هذه المنطقة لم تشهد استقراراً كاملاً، لأن معظم الدول كان الحكم فيها عن طريق الانقلابات العسكرية.

الدراسة السادسة: دراسة شريف علي حامد، الإستعمار الفرنسي وأثره على الهوية الإسلامية في إفريقيا (١٩٠٠-١٩٦٠م)، تشاد والسنغال نموذجاً، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠٢٢م.

أهداف الدراسة:

1- إبراز الدور السلبي الذي قام به الإستعمار الفرنسي في طمس الهوية الإسلامية في تشاد والسنغال وفي انحسار الحضارة الإسلامية في البلدين.

2- التعرف على أهم الأساليب والأدوات التي استعملها الاستعمار الفرنسي لطمس الهوية الإسلامية في إفريقيا عموماً وتشاد والسنغال على وجه الخصوص.

3- الوقوف على أهم الآثار الذي تركه المستعمر جراء طمس الهوية الإسلامية في البلدين.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والاستقرائي عند جمع البيانات وتحليلها وصياغة النتائج.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- استخدم الاستعمار الفرنسي سياسات مختلفة في منطقتي تشاد والسنغال كأسلوب فرق تسد لأجل طمس الهوية الإسلامية وفرض الثقافة الفرنسية.

2- استخدم الاستعمار الفرنسي سياسات مختلفة في منطقتي تشاد والسنغال كأسلوب القتل والتشريد والنفي لأجل طمس الهوية الإسلامية وفرض الثقافة الفرنسية.

3- وضع الاستعمار الفرنسي القوانين الوضعية محل الشريعة الإسلامية.

4- مزق الاستعمار الفرنسي اقتصاد البلدين بنهب خيراتها، وفرض عملته والتبعية الاقتصادية له.

الدراسة السابعة: دراسة إبراهيم برمة أحمد، أثر الاستعمار الفرنسي في الصراع الثقافي في تشاد في الفترة ما بين (١٩٠٠ - ١٩٧٥)، رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة) جامعة السودان المفتوحة، ٢٠١٧م.

أهداف الدراسة:

1- يهدف البحث على أن دولة تشاد إسلامية تدين بالإسلام قبل مجئ المستعمر الفرنسي في هذه الأرض، وأن فرض ثقافته على هذا المجتمع ودار بينهما صراع طويل.

2- يهدف هذا البحث عن كشف دور الممالك الإسلامية تجاه القوة الاستعمارية.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج التاريخي القائم على الوصف التحليلي الاستدلالي للوصول إلى الهدف المنشود.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أثبتت الدراسة أن منابع الثقافة الإسلامية تعود فضلها إلى الممالك والسلطنات الإسلامية الثلاث التي أنشأت في السودان الأوسط والتي هي جزء من دولة تشاد الحالية.

2- أثبتت الدراسة أن اللغة العربية أدت دوراً كبيراً، وأثبتت وجودها في المنطقة مما جعلها في صراع دائم مع اللغة الفرنسية وثقافتها الدخيلة، في هذا المجتمع الإسلامي.

3- توصلت الدراسة أن هنالك تأثير ثقافي وعلمي بين البلدان العربية لتطوير تلك الثقافة الإسلامية النبيلة.

الدراسة الثامنة: دراسة عبدالكريم النور شرف الدين، حادثة الككب وآثارها السلبية على دار وداي (١٩١٧-١٩٦٠م)، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ والحضارة (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠١٩م.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على سلطنة وداي العباسية في أسس ومنطلقات حضارتها.

2- التعرف على دور مؤسس سلطنة وداي العباسية الإصلاحية والتجديدي لهذه المنطقة.

3- دراسة الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل مجئ المستعمر الفرنسي.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- اكتشفت الدراسة أن سلطنة وداي منقسمة إدارياً إلى مناطق عدة لتسهيل إدارتها.

2- اكتشفت الدراسة أن هناك عدة آراء حول مذبة الككب.

3- أكدت الدراسة أن مملكة وداي، فقدت خيرة أبنائها من العلماء الذين استشهدوا في هذه الأحداث المؤلمة.

الدراسة التاسعة: دراسة محمد طاهر سوقي، العلاقات السياسية بين تشاد وفرنسا في عهد الرئيس أنقرتا تمبلباي في الفترة ما بين (١٩٦٠-١٩٧٥م)، رسالة ماجستير في تاريخ تشاد الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠١٦م.

أهداف الدراسة:

1- تشخيص الأوضاع السياسية في تشاد قبل الإستقلال وبعده.

2- تتبع سياسة تمبلباي الداخلية والخارجية عبر علاقات السياسة الفرنسية.

3- التعرف على مدي استقادة تشاد من علاقتها مع فرنسا.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي، لأنهما من أنسب المناهج لمعالجة هذا الموضوع.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- إن استقلال تشاد لم يكن استقلالاً تاماً لأن الدولة ما زالت مرتبطة بالمستعمر.
- 2- إن العلاقات التي وقعت بين تشاد وفرنسا عبر الإتفاقيات الدفاعية بشتي أنواعها كلها تفتح الباب أمام فرنسا للتدخل في شؤون تشاد في أي وقت.
- 3- الإتفاقيات الموقعة بين تشاد وفرنسا في مجال المساعدات عرقلة تقدم البلاد في شتي المجالات.

الدراسة العاشرة: دراسة محمد علي محمد عمر، الأثر السياسي والثقافي للإستعمار الفرنسي في مملكة وداي في الفترة من ١٩٠٩-١٩٦٠م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بنشاد، ٢٠١٩م.

أهداف الدراسة:

- 1- إبراز مكانة العلماء في منطقة وداي، حيث كانت وما زالت منارة للعلم.
 - 2- الوقوف على طبيعة هذه السلطنة ودراساتها في الجانب الثقافي والسياسي.
 - 3- معرفة أسلوب المستعمر ووحشيته، ومحاولة لتدمير الثقافة الإسلامية.
 - 4- البحث إلى أهم العوامل التي ساعدت على نشأة الثقافة العربية الإسلامية.
- منهج الدراسة:** اتبع الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي في إطار الدراسة التاريخية وذلك لبيان الصورة الحقيقية، والوقوف على أبعاد الموضوع.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- إبرزت الدراسة أن قتل العلماء في أبشنة، وتشريدتهم ومحاربة التعليم العربي والإسلامي كان من أهم الوسائل التي ارتكز عليها المستعمر.
- 2- توصلت الدراسة إلى إن النظام القائم في المملكة قبل مجئ المستعمر، كان نظاماً إسلامياً.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن المستعمر يريد قطع تشاد عن ماضيها وتاريخها الإسلامي، وعن ثقافتها الدينية التي كانت سائدة في تلك المنطقة.
- 4- توصلت الدراسة على أن أهالي منطقة وداي، وقفوا ضد المحتل الفرنسي وخاضوا ضده معارك عديدة.

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للإستعمار الفرنسي في تشاد:

تعود الخلفية التاريخية للإستعمار الفرنسي في تشاد إلى أواخر القرن التاسع عشر، في إطار التوسع الاستعماري الأوروبي في القارة الإفريقية، وقد ارتبط هذا التوسع بالتنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى للسيطرة على المناطق الإستراتيجية والموارد الطبيعية في وسط إفريقيا (المأحي، ١٩٨٢، ٣٣). بدأ اهتمام فرنسا بتشاد ضمن سياستها الرامية إلى ربط مستعمراتها في شمال وغرب إفريقيا مع مستعمراتها

في وسط القارة، مما شكل جزءاً من مشروعاتها الطموح لتوسيع نفوذها عبر ما يعرف بسياسة (الطريق إلى البحر). وقد مثل الموقع الجغرافي لتشاد أهمية استراتيجية لفرنسا حيث اعتبر حلقة وصل بين مستعمراتها في الجزائر وليبيا من جهة، ومستعمراتها من دول جنوب الصحراء من جهة أخرى. وشكلت الدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية المحرك الأساسي لاهتمام فرنسا بتشاد، حيث سعت إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، وتعزيز نفوذها في منطقة الساحل والصحراء، بالإضافة إلى مواجهة النفوذ البريطاني والألماني في المنطقة، مهدت هذه الخلفية التاريخية الطريق للمراحل المبكرة للاحتلال الفرنسي والتي بدأت بحملات عسكرية واستكشافية بهدف إخضاع المناطق الجنوبية ثم التوسع نحو الشمال، وهو ما ساهم في تأسيس الحكم الاستعماري الفرنسي في تشاد. ويمكن تناول هذه الخلفية التاريخية عبر مجموعة من المراحل (الرخيص، ٢٠١٨، ١٦٧).

مراحل الاحتلال الفرنسي لتشاد:

1- مرحلة التوغل المبكر: في المرحلة المبكرة من الاحتلال الفرنسي لتشاد، بدأ التوغل الفرنسي من الجنوب التشادي دون مقاومة تذكر، مما سهل عليهم نشر اللغة والثقافة في المنطقة، كما لعبت البعثات التبشيرية دوراً بارزاً في نشر المسيحية بين السكان، ومع ذلك لم يكن الطريق ممهداً بالكامل أمام الاستعمار الفرنسي حيث واجه صعوبات وتحديات في الشمال، الذي كان يتميز بطابعه الإسلامي المحافظ (موسي، ٢٠١٠، ٤٧).

2- مرحلة المواجهة العسكرية ضد رابح: راقبت فرنسا عن كثب تنامي قوة الجبهة السياسية المتماسكة بقيادة الأمير رابح، مما جعل المواجهة بين قواته والقوات الفرنسية أمراً حتمياً. واندلع أول صدام عسكري بين الطرفين عام ١٨٩٩م، حيث حقق رابح انتصارات كبيرة لاسيما في المعارك الأولى. وفي ظل هذه التطورات حصلت فرنسا على دعم سلطان مملكة باقرمي، الذي تحالف معها نظراً لاعتباره رابح تهديداً لمملكته، وعلى أثر الهزائم الأولية التي تكبدتها القوات الفرنسية، أرسلت فرنسا ثلاث حملات عسكرية إضافية، أدت إلى مواجهة حاسمة في مدينة كسري، حيث دارت معركة رئيسية في أبريل ١٩٠٠م، وأصيب رابح خلال المعركة بجروح خطيرة توفي على أثرها لاحقاً. بعد مقتل رابح، واصل ابنه فضل الله قيادة المقاومة، وحقق سلسلة انتصارات قبل أن يقتل عام ١٩١١م، وعلى الرغم من استمرار المقاومة لعدة سنوات تمكنت فرنسا في نهاية المطاف فرض سيطرتها على جزء كبير من الأراضي التشادية وضمها إلى مستعمراتها في القارة الإفريقية (حلولو، ٢٠٢١، ٥٦).

3- مرحلة توسيع السيطرة: بعد القضاء على الأمير رابح، واصلت القوات الفرنسية توسيع سيطرتها العسكرية على المناطق والقبائل التي كانت تحت نفوذ رابح أو التي

تحالفت معه استمر التقدم الفرنسي نحو مناطق وسط وشمال تشاد، حيث واجه مقاومة من السكان المحليين وكان أبرزها مقاومة سلطنة وداي. وخلال العقدين التاليين، تمكنت فرنسا من توسيع نفوذها ليشمل كافة الأراضي التشادية، وأحكمت سيطرتها الاستعمارية على البلاد بحلول عام ١٩١٨م وسعت السلطات الفرنسية إلى نشر الدين المسيحية، وتعزيز اللغة الفرنسية، مما مهد الطريق لمرحلة جديد من العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية، التي هدفت إلى فرض الهيمنة الفكرية على الشعب التشادي، وإعادة تشكيل هويته وفق المصالح الاستعمارية (عبد الوهاب، ٤٨، ٢٠١٩-٤٩).

ومن خلال ماتقدم يري الباحث أن المراحل المذكورة سلفاً، قد ساهمت في ترسيخ النفوذ الفرنسي مما أدى إلى إضعاف البنية التقليدية للمجتمع التشادي ودمجه ضمن المنظومة الاستعمارية الفرنسية وهو الوضع الذي استمر حتى نيل تشاد استقلالها عام ١٩٦٠م.

ثانياً: الآليات التي استخدمتها فرنسا لترسيخ نفوذها في تشاد: منذ استعمارها لتشاد سعت فرنسا إلى ترسيخ نفوذها في البلاد باستخدام مجموعة من الآليات التي استهدفت مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولم يكن الوجود الفرنسي في تشاد مجرد احتلال عسكري، بل كان مشروعاً متكاملأ يهدف إلى إحكام السيطرة على الدولة، وتوجيه سياساتها، وضمان تبعيتها لفرنسا حتى بعد الاستقلال، وقد اعتمدت فرنسا في ذلك على تفكيك البنى السياسية التقليدية وفرض سلطتها الإدارية، باستخدام القوة العسكرية لقمع أي معارضة، واستغلال الموارد الاقتصادية لصالحها.

1- في المجال السياسي: عمدت فرنسا إلى فرض نظام إداري استعماري يلغي أي شكل من أشكال الحكم الذاتي المحلي، حيث قسّمت تشاد إلى وحدات إدارية تخضع مباشرة للسلطات الفرنسية، ماجعل القرارات السياسية كلها تصدر من باريس أو عبر ممثلها في البلاد. ولم يقتصر الأمر على الإدارة، بل شمل أيضاً تفكيك البنية السياسية التقليدية التي كانت تعتمد على الزعامات القبلية والمجالس المحلية، حيث أضعفت نفوذ الزعماء المحليين واستبدلتهم بموظفين يخضعون لها. كما قامت بفرض القوانين الفرنسية، لتحل محل التشريعات العرفية، ما أدى إلى إحلال المنظومة القانونية الفرنسية مكان القوانين التقليدية، مما عزز من تبعية تشاد للمؤسسات الفرنسية حتى بعد خروج الاستعمار (نور، ٢٠١٢، ١٤٢).

2- على المستوى العسكري: كان للقوة المسلحة دور رئيسي في فرض السيطرة الفرنسية حيث استخدمت فرنسا التدخل العسكري المباشر لسحق أي مقاومة، وشنت حملات عسكرية على المعارضين، سواء خلال فترة الاستعمار أو بعده، لضمان بقاء الأنظمة الموالية لها، إلى جانب ذلك أنشأت فرنسا قواعد عسكرية وحاميات في مواقع

استراتيجية، مما منحها قدرة دائمة على التدخل في الشؤون الداخلية التشادية. ولم يقتصر الأمر على نشر القوات، بل استخدمت فرنسا القمع والاعتقالات كسلاح فعال لتصفية المعارضة وإخماد أي حركة مناهضة لوجودها، سواء كان ذلك من خلال الاعتقال التعسفي، أو النفي، أو حتى التصفية الجسدية للمعارضين بهدف إسكات أي صوت مخالف للنظام (جمعة، ٢٠٠٥، ٢٤٨).

3- في المجال الاقتصادي: اعتمدت فرنسا على استغلال الموارد التشادية لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية. فرضت سياسات زراعية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث تم تحويل الأراضي إلى مشاريع زراعية ضخمة لإنتاج المحاصيل المطلوبة في الأسواق الفرنسية، مثل القطن والفول السوداني، دون أن يعود ذلك بالنفع على السكان المحليين. إلى جانب ذلك فرضت الإدارة الاستعمارية ضرائب قسرية أجبرت السكان على العمل في المشاريع الفرنسية، حيث كان العمل الإجمالي وسيلة لتوفير عمالة رخيصة للمشروعات التي تخدم الاقتصاد الفرنسي. كما أحكمت فرنسا سيطرتها على التجارة، حيث احتكرت الشركات الفرنسية عمليات الاستيراد والتصدير، مما جعل الاقتصاد التشادي مرتبطاً بالكامل بالسوق الفرنسية، وهو ما استمر حتى بعد الاستقلال، ليجعل البلاد في حالة تبعية اقتصادية دائمة، تقيد قدرتها على اتخاذ قرارات تنموية مستقلة (داود، وموسي جمال الدين، ٢٣، ٢٠٢٣).

ويري الباحث أن فرنسا استطاعت من خلال هذه الآليات المتكاملة، ترسيخ نفوذها في تشاد وفرض حضورها بشكل فعال ليس فقط خلال الحقبة الاستعمارية بل حتى بعد الاستقلال فقد استمرت باريس في استخدام الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لضمان بقاء تشاد ضمن دائرة نفوذها، مما جعل الوجود الفرنسي في البلاد أمراً راسخاً يصعب تغييره، ومدعوماً بشبكة من المصالح والعلاقات التي تضمن استمرار هذا النفوذ لعقود طويلة.

ثالثاً: اتفاقيات التعاون بعد الاستقلال ودورها في استمرارية الوجود الفرنسي: لطالما إن شكلت اتفاقيات التعاون بين فرنسا وتشاد ركيزة أساسية في تعزيز النفوذ الفرنسي داخل البلاد، حيث أتاحت هذه الاتفاقيات لفرنسا استمرار وجودها في مختلف المجالات، لاسيما الأمني، السياسي والاقتصادي. ومنذ استقلال تشاد عام ١٩٦٠م، وقع البلدان عدة اتفاقيات تضمن لفرنسا دوراً محورياً في الشأن التشادي ما أسهم في ترسيخ وجودها وتعزيز علاقاتها مع الحكومات المتعاقبة.

1- الاتفاقيات العسكرية والأمنية: تحظى الاتفاقيات العسكرية بأهمية كبيرة في مسار العلاقات بين فرنسا وتشاد، إذ يمثل التعاون الأمني والعسكري أحد الركائز الأساسية لاستمرار الوجود الفرنسي في البلاد، فقد أبرمت فرنسا أول اتفاقية للتعاون العسكري والأمني مع تشاد في عام ١٩٧٦، وهي الاتفاقية التي خضعت لاحقاً لمراجعة شاملة

في عام ٢٠١٩، لتشمل مجالات عدة من بينها تدريب القوات المسلحة التشادية، وتعزيز قدراتها اللوجستية، والتعاون في مجال الاستخبارات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى الدعم الفني المتمثل في إرسال مستشارين عسكريين فرنسيين، وتقديم الحماية من التهديدات الخارجية، والمساعدات في الحفاظ على الأمن الداخلي، وبموجب هذه الاتفاقية نشرت فرنسا قوات خاصة على الأراضي التشادية، أبرزها قاعدة جوية في العاصمة أنجمينا تضم أكثر من ألف جندي فرنسي (محمد، ٢٠٢٤). غير أن هذا التعاون العسكري شهد تحولاً جذرياً في السنوات الأخيرة، حيث أعلنت الحكومة التشادية عن إنهاء الاتفاقية العسكرية مع فرنسا، في خطوة تهدف إلى تعزيز سيادتها الوطنية الكاملة بعد مرور ٦٦ عاماً على الاستقلال، وإعادة تقييم شراكاتها الاستراتيجية بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وفي أعقاب هذا الإعلان، بدأت فرنسا في ديسمبر سحب قواتها المتمركزة في تشاد والتي يقدر عددها بحوالي ألف جندي. وقد شمل هذا الانسحاب إغلاق وتسليم القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة في البلاد، بدءاً بقاعدة فايا لارجو في ٢٦ يناير ٢٠٢٥، تلتها قاعدة أبشة في ١١ يناير من العام نفسه، وصولاً إلى القاعدة الجوية في العاصمة انجمينا، التي تم إخلاؤها في ٣٠ يناير ٢٠٢٥ (آيات، ٢٠٢٤).

ويرى الباحث أن هذا التحول يمثل لحظة مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين، ويعكس رغبة متنامية لدى الدولة التشادية في فرض إرادتها السيادية، والتحرر من الإرث الاستعماري الذي ظل يُلقى بظلاله على المشهد الأمني والسياسي في البلاد، كما يُشير إلى أن إعادة النظر في الاتفاقيات العسكرية هو تعبير عن توجه جديد نحو تنويع الشراكات الاستراتيجية، وتحرير القرار الوطني من التبعية العسكرية والأمنية، وهو ما يتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية خاصة في ظل تصاعد الوعي الشعبي بأهمية الاستقلال الكامل في صياغة السياسات الداخلية والخارجية.

2- الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية: إلى جانب التعاون العسكري، تلعب الاتفاقيات الاقتصادية دوراً رئيسياً في استمرار النفوذ الفرنسي في تشاد، حيث تهيمن الشركات الفرنسية على قطاعات حيوية، مثل النفط، البنية التحتية، والاتصالات من خلال هذه الاتفاقيات، تضمن فرنسا استمرار مصالحها الاقتصادية عبر استثمارات مباشرة وتقديم المساعدات المالية والتقنية للحكومة التشادية كم تتيح هذه الاتفاقيات لتشاد الحصول على دعم اقتصادي من فرنسا، مما يعزز من تبعيتها للمنظومة الاقتصادية الفرنسية، وخاصة في قطاعات الطاقة والتعدين، التي تمثل عصب الاقتصاد الوطني، ومصدراً رئيسياً للإيرادات (عبد الوهاب، ٢٠١٢، ١٥٠).

3- الاتفاقيات الثقافية والتعليمية: تمثل اللغة والثقافة الفرنسية أحد أدوات النفوذ الفرنسي في تشاد، حيث تشمل اتفاقيات التعاون بين البلدين مجالات التعليم والبحث

العلمي، وتحرص فرنسا على دعم المؤسسات التعليمية التشادية من خلال المناهج الدراسية، وتوفير المنح الدراسية للطلاب التشاديين في الجامعات الفرنسية، مما يعزز استمرار التأثير الثقافي الفرنسي في البلاد (إدريس، ٢٠١٨، ١٨٧).

4- التأثير السياسي والاستراتيجي: استمرار الاتفاقيات عزز النفوذ الفرنسي في تشاد، حيث لعبت باريس دوراً في استقرار الحكومات المتعاقبة ودعم الأنظمة المتحالفة معها. ومع إنهاء تشاد للاتفاقيات العسكرية مع فرنسا أواخر ٢٠٢٤م بات مستقبل الوجود الفرنسي في البلاد موضع تساؤل، مما يعكس تحولاً في أولويات أنجمننا نحو تعزيز استقلالها العسكري والسياسي. وبذلك يتضح أن اتفاقيات التعاون بين فرنسا وتشاد لم تكن مجرد ترتيبات ثنائية، بل مثلت آلية استراتيجية لضمان استمرار الحضور الفرنسي في تشاد، مما جعلها إحدى أهم الدول التي تحتفظ

فيها فرنسا بنفوذ قوي ضمن مستعمراتها السابقة في إفريقيا (زكريا، ٢٠٢٤).

المبحث الثاني: المواقف الرسمية ودوافعه تجاه الوجود الفرنسي في تشاد: تستند الأنظمة الحاكمة في تشاد إلى مجموعة من المبررات لتعزيز علاقاتها مع فرنسا وذلك لضمان شرعيتها واستقرارها السياسي. وتشمل هذه المواقف الجوانب الاقتصادية والأمنية السياسية، والثقافية، حيث لعبت فرنسا دوراً رئيسياً في تشكيل الواقع التشادي منذ الاستعمار وحتى اليوم. هذه العلاقة المعقدة والمتشابكة تمنح النظام الحاكم في تشاد، مظلة دعم خارجي تسهم في بقائه في السلطة سواء عبر المساعدات الاقتصادية، التعاون العسكري، التأثير السياسي، أو الامتداد الثقافي.

أولاً: العوامل الرسمية للوجود الفرنسي في تشاد: يعد الوجود الفرنسي في تشاد من القضايا البارزة التي أثرت على الدولة من النواحي الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية، وقد اختلفت مواقف الحكومات التشادية المتعاقبة تجاه هذا الوجود بين التأييد المشروط والانتقاد الحذر وفقاً لمصالحها الاستراتيجية وظروفها الداخلية، في هذا السياق يمكن تحليل هذه الأسباب المختلفة التي تبنتها الدولة التشادية لتعزيز علاقاتها مع فرنسا، وذلك لضمان شرعيتها واستقرارها وتتضمن هذه الأسباب النقاط التالية:

1- العوامل الاقتصادية: يعد الجانب الاقتصادي من أقوى المبررات التي تسوقها الأنظمة الحاكمة في تشاد لتعزيز علاقاتها مع فرنسا، حيث تعتمد البلاد على الاستثمارات الفرنسية والمساعدات المالية لضمان استقرارها الاقتصادي. ومنذ استقلال تشاد عن فرنسا في عام ١٩٦٠، بقي الاقتصاد التشادي مرتبطاً بشكل وثيق بالسوق الفرنسية، حيث تلعب الشركات الفرنسية دوراً رئيسياً في إدارة الموارد الطبيعية، خاصة النفط، الذي يمثل العصب الأساسي للاقتصاد التشادي. وتُبرر الحكومات المتعاقبة استمرار هذه العلاقة الاقتصادية الوثيقة مع فرنسا من خلال عدة

عوامل، من أبرزها الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في ظل غياب بنية تحتية قوية، ورأس مال محلي كافٍ لدفع عجلة التنمية (ساعد، ٢٠٢٤). تعد فرنسا من أكبر المستثمرين في تشاد حيث تعمل شركات فرنسية في قطاع الطاقة بينما تساهم شركات أخرى في مجالات الاتصالات والنقل والمياه. كما تعتمد الحكومة التشادية على الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية التي تؤثر عليها فرنسا، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لضمان استقرارها المالي وسد العجز في الموازنة العامة. علاوة على ذلك فإن النظام المالي في تشاد مرتبط بفرنسا عبر الفرنك الأفريقي (CFA)، وهو العملة التي تستخدمها تشاد ودول أخرى في وسط إفريقيا، وترتبط قيمتها مباشرة باليورو تحت إشراف الخزانة الفرنسية. هذا الارتباط يمنح فرنسا نفوذاً اقتصادياً كبيراً داخل تشاد، حيث يساعد استقرار العملة في تقليل معدلات التضخم. لكن في الوقت نفسه يحدّ من استقلالية القرار الاقتصادي التشادي، فإن الأنظمة الحاكمة في تشاد تستخدم هذه العلاقة الاقتصادية لتبرير استمرار التحالف مع فرنسا بحجة أن التعاون الفرنسي يضمن التنمية والاستقرار المالي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، مثل الجفاف والفقر البطالة المرتفعة. كما أن أي محاولة لتقليل النفوذ الفرنسي تعني خسارة الامتيازات الاقتصادية التي تمنحها باريس، وهو ما يجعل الحكومات التشادية تفضل الحفاظ على العلاقة الوثيقة لضمان تدفق الأموال والاستثمارات وتحقيق الاستقرار النسبي والمستدام (عيسي، ٢٠٢٥).

2- العوامل الأمنية: في ظل البيئة الأمنية غير المستقرة التي تعيشها تشاد، تعد المسألة الأمنية واحدة من أهم المبررات التي تستخدمها الأنظمة الحاكمة لتعزيز تحالفها مع فرنسا، تشاد تقع في منطقة الساحل التي تعاني من تهديدات متزايدة من الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام في نيجيريا وجماعات القاعدة في منطقة الساحل والصحراء، إضافة إلى النزاعات الداخلية والتوترات العرقية، هذه التحديات تدفع النظام التشادي إلى الاعتماد على فرنسا كشريك أساسي لضمان استقرار البلاد (عمر، ٢٠١٩، ٥٥). تلعب فرنسا دوراً رئيسياً في دعم الجيش التشادي سواء من خلال التدريب أو توفير المعدات العسكرية أو حتى التدخل العسكري المباشر. وقد بررت الحكومات التشادية المتعاقبة وجود القوات الفرنسية على أراضيها باعتباره ضرورياً لمواجهة التهديدات الإرهابية والجماعات المتمردة. وأن عملية (برخان)، التي أطلقتها فرنسا لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، تعد مثلاً واضحاً على مدى النفوذ الفرنسي في الأمن التشادي، حيث تعتمد أنجينا على الدعم العسكري الفرنسي لحماية حدودها وتعزيز قدرات جيشها، بالإضافة إلى محاربة الإرهاب، فإن فرنسا لعبت دوراً مهماً في الدفاع عن الأنظمة التشادية الحاكمة ضد التهديدات الداخلية. في عام ٢٠٠٨، تدخلت فرنسا عسكرياً لحماية نظام إدريس ديبي عندما

كادت جماعات المعارضة المسلحة تسيطر على العاصمة أنجمينا. هذا التدخل عزز قناعة الأنظمة التشادية بأهمية التحالف الأمني مع فرنسا كضامن أساسي للبقاء في السلطة، حيث تقدم الحكومات التشادية هذا التعاون الأمني مع فرنسا للرأي العام على أنه ضروري لضمان أمن البلاد وحمايتها من الانهيار في ظل التهديدات الإرهابية والصراعات المسلحة، مما يبرر تمسك الحكومات التشادية بعلاقتها مع فرنسا، رغم الانتقادات الداخلية والخارجية، في اعتمادها الكبير على الدعم الفرنسي في مجالات الأمن والتنمية، واعتبارها شريكاً استراتيجياً يصعب الاستغناء عنه في الظروف الراهنة (زكريا، ٢٠٢٤).

3- العوامل السياسية: إلى جانب العوامل الاقتصادية والأمنية، تلجأ الأنظمة التشادية إلى المبررات السياسية لتبرير علاقاتها الوثيقة مع فرنسا، فنذ الاستقلال لعبت باريس دوراً محورياً في دعم الحكومات التشادية المتعاقبة، حيث غالباً ما تختار فرنسا الوقوف إلى جانب الأنظمة التي تضمن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. تعتمد السياسة الخارجية في تشاد بشكل كبير على فرنسا، حيث تعمل باريس على تعزيز شرعية الحكومات التشادية دولياً، خاصة في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي. الدعم الدبلوماسي الفرنسي يساعد تشاد في مواجهة الضغوط الخارجية المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، حيث كثيراً ما تتغاضى فرنسا عن الانتهاكات السياسية في البلاد حفاظاً على تحالفها مع النظام الحاكم، علاوة على ذلك، فإن فرنسا تمثل قوة ضغط في السياسة الداخلية التشادية، حيث تساعد الأنظمة الحاكمة في إدارة المعارضة والتعامل مع الأزمات السياسية. وقد شهدت تشاد العديد من التدخلات الفرنسية التي ساهمت في استقرار أنظمة معينة مما عزز قناعة الحكومات التشادية بأن البقاء في الحكم يتطلب الحفاظ على علاقات قوية مع باريس. من هذا المنطلق، تستخدم الحكومات التشادية العلاقة مع فرنسا كضمانة للاعتراف الدولي والاستمرارية السياسية، حيث تقدم نفسها كحليف استراتيجي للقوى الغربية في منطقة الساحل (إدريس، ٢٠١٨، ١٠٨).

4- العوامل الثقافية: أخيراً، تلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في تبرير العلاقة الوثيقة بين تشاد وفرنسا، حيث تشكل اللغة الفرنسية والتعليم والثقافة جزءاً أساسياً من هوية النخب السياسية والاقتصادية في البلاد. ورغم التنوع الثقافي واللغوي في تشاد فإن الفرنسية تبقى اللغة الرسمية في البلاد، مما يعزز النفوذ الثقافي الفرنسي داخل مؤسسات الدولة. وتروج الأنظمة التشادية لهذه العلاقة باعتبارها امتداداً للارث الاستعماري الذي أسس لروابط قوية بين البلدين، حيث تدير فرنسا العديد من المدارس والمؤسسات الثقافية في تشاد (عبدالوهاب، ٢٠١٢، ٣٨). هذا الوجود الثقافي يعزز من نفوذ باريس داخل المجتمع التشادي، ويجعلها شريكاً لا غنى عنه في تشكيل

السياسات التعليمية والثقافية. بالإضافة على ذلك فإن وجود النخب التشادية التي تلقت تعليمها في فرنسا يساهم في استمرار هذه العلاقة، حيث يتبنى الكثير من صنّاع القرار التشاديين رؤية سياسية وثقافية تتماشى مع المصالح الفرنسية، مما يسهل على الأنظمة الحاكمة تبرير استمرار التعاون الوثيق مع باريس (شرف الدين، ٢٠١٩، ١٩٣).

ويتضح مما سبق أن الأنظمة الحاكمة في تشاد تسند إلى مبررات متعددة لتعزيز علاقتها مع فرنسا، حيث تعتمد على باريس لضمان استقرارها الاقتصادي دعمها الأمني، شرعيتها السياسية، ونفوذها الثقافي. ورغم الانتقادات المتزايدة لهذه العلاقة، فإن الأنظمة التشادية ترى في التحالف مع فرنسا عاملاً أساسياً لبقائها في السلطة، مما يجعل هذه العلاقة مستمرة رغم التحديات والانتقادات المستمرة.

ثانياً: الأطر القانونية والدبلوماسية التي تدعم العلاقات الرسمية بين البلدين: يستند الوجود الفرنسي في تشاد إلى مجموعة من الأطر القانونية والدبلوماسية التي تنظم طبيعة هذا الحضور سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو الأمنية، فمنذ الاستعمار الفرنسي لتشاد، تم إرساء أسس العلاقة بين البلدين من خلال اتفاقيات ثنائية وقوانين دولية، ساهمت لاحقاً في استمرار الوجود الفرنسي بأشكال مختلفة حتى بعد استقلال تشاد عام ١٩٦٠م. و تتمثل هذه الأطر في النقاط التالية:

1- الاتفاقيات الدفاعية والتعاون العسكري: يعتمد الوجود العسكري الفرنسي في تشاد لعقود على اتفاقيات دفاعية وتعاون عسكري، مكنت القوات الفرنسية من الانتشار على الأراضي التشادية، وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب للجيش التشادي، وقد شكل هذا التعاون جزءاً من الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تم تبريره بمكافحة الجماعات المسلحة والمساهمة في استقرار البلاد، إلا أن هذه الاتفاقيات العسكرية تم إنهاؤها مؤخراً، مما أدى إلى إعادة النظر في أسس الوجود الفرنسي في تشاد، ومع فقدان الغطاء القانوني الذي كانت توفره هذه الاتفاقيات، باتت فرنسا مضطرة للبحث عن آليات جديدة للحفاظ على نفوذها في المنطقة سواء من خلال القنوات الدبلوماسية أو عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، مستغلة بذلك حاجات الدول الإفريقية للتنمية والدعم الخارجي (محمد علي، ٢٠٢٤).

• **الدور الدبلوماسي في دعم الوجود الفرنسي في تشاد:** تلعب الدبلوماسية الفرنسية دوراً محورياً في تعزيز شرعية وجودها في تشاد، مستخدمة عدة أدوات لتحقيق ذلك. فمن خلال الاعتراف السياسي بالنظام الحاكم، تعمل فرنسا على دعم الحكومات التشادية المتعاقبة عبر تقديم الاعتراف الرسمي والمساندة الدبلوماسية لها في المحافل الدولية، مما يرسخ شرعيتها على الساحة العالمية، إلى جانب ذلك تتدخل فرنسا في الأزمات السياسية للحفاظ على استقرار الأنظمة الموالية لها،

كما حدث عند دعمها للرئيس إدريس ديبي في مواجهة التمرد هذه التدخلات تعكس التزام باريس بحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. أما على صعيد الأمن، فإن التعاون في مكافحة الإرهاب يمثل ركيزة أخرى للوجود الفرنسي، حيث تستغل فرنسا التهديدات الإرهابية المتزايدة في منطقة الساحل لتعزيز حضورها العسكري والدبلوماسي، مبررة ذلك بضرورة محاربة الجماعات المسلحة التي تنشط في المنطقة. بهذه الأدوات، تستمر فرنسا في تأكيد نفوذها في تشاد، متكيفة مع التغيرات السياسية والأمنية لضمان استمرار مصالحها الاستراتيجية في المنطقة (إدريس، ٢٠١٨، ١٩٣).

- **التأثير القانوني والدستوري:** على مدار فترات مختلفة، قامت الأنظمة في تشاد بإدخال تعديلات قانونية ودستورية، تهدف إلى توسيع مجالات التعاون مع فرنسا وقد شملت هذه التعديلات إقرار اتفاقيات طويلة الأمد تعزز العلاقات الثنائية بالإضافة إلى سن قوانين تسهل دخول الاستثمارات الفرنسية، وتوفر لها نية عمل موثقة داخل البلاد. كما أن التشريعات المتعلقة بالشركات الأجنبية لعبت دوراً في تمكين الشركات الفرنسية من العمل بحرية أكبر حيث منحتها امتيازات تفضيلية مقارنة بالشركات المنافسة من دول أخرى، مما عزز من حضورها الاقتصادي في القطاعات الحيوية داخل تشاد (طاهر، ٢٠١٩، ٦٥).

- **الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية دورها في تعزيز الوجود الفرنسي:** تلعب الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية دوراً رئيسياً في تعزيز الوجود الفرنسي في تشاد حيث تمتلك الشركات الفرنسية استثمارات واسعة في قطاعات حيوية، مثل النفط والبنية التحتية والاتصالات، فضلاً عن مجالات أخرى كالنقل والطاقة. وتسهم هذه الاستثمارات في ترسيخ النفوذ الفرنسي ليس فقط من خلال العوائد الاقتصادية، ولكن أيضاً عبر التأثير المباشر على السياسات الاقتصادية المحلية. تمثل هذه المصالح الاقتصادية أحد العوامل الأساسية التي تدعم استمرار العلاقات الوثيقة بين البلدين، إذ يتم ربط البعد الاقتصادي بالجانب العسكري والدبلوماسي لضمان استقرار المصالح الفرنسية. فغالباً ما تسهم فرنسا عبر دعمها للحكومات التشادية، في تأمين بيئة مستقرة لاستثماراتها، مما يجعل العلاقة بين البلدين قائمة على تشابك المصالح السياسية، الأمنية والاقتصادية (عبد الوهاب، ١٤٩، ٢٠١٢-١٥٠).

- **التأييد الإقليمي والدولي ودوره في ترسيخ الوجود الفرنسي في تشاد:** تعمل فرنسا على دعم تشاد في المحافل الدولية، مما يعزز شرعية الأنظمة الحاكمة ويضمن لها اعترافاً دولياً أوسع. وفي المقابل تحصل باريس على دعم مستمر لوجودها العسكري والاقتصادي، مبررة هذا الوجود بأنه عامل استقرار

ضروري للمنطقة. هذا الطرح يجعل القوى الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أكثر تقبلاً للنفوذ الفرنسي في تشاد، خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل من جهة أخرى، تعتمد الأنظمة الحاكمة في تشاد على هذه الأطر القانونية والدبلوماسية لضمان بقائها، مستفيدة من الحماية السياسية والعسكرية التي توفرها باريس مقابل استمرار المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا وبهذا يتحول الوجود الفرنسي إلى واقع راسخ، مدعوم بالقوانين والثقافات الدبلوماسية، مما يجعله عنصراً ثابتاً في المشهد التشادي يصعب تغييره (إدريس، ٢٠١٨، ٧٤). وبناءً على ما تقدم يمكن القول، بأن الوجود الفرنسي في تشاد يستند إلى مزيج من الأطر القانونية والدبلوماسية التي تشمل الاتفاقيات الدفاعية، التعاون السياسي، القوانين الدولية والمصالح الاقتصادية مما يجعله جزءاً من استراتيجية أوسع للسياسة الفرنسية في إفريقيا.

المبحث الثالث: الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد وأبعاده:

أولاً: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للرفض الشعبي: شهدت تشاد على مدار العقود الماضية تصاعداً في الرفض الشعبي للوجود الفرنسي، وهو رفض لا يقتصر فقط على البعد السياسي، بل يمتد إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، ويرى التشاديون أن النفوذ الفرنسي المستمر في بلادهم سواء من خلال القواعد العسكرية أو السيطرة الاقتصادية أو التأثير الثقافي يمثل امتداداً لعصر الاستعمار، ويعيق استقلالهم الفعلي. هذا الشعور المتنامي بالرفض ينبع من تراكمات تاريخية وسياسات حالية يُنظر إليها على أنها تخدم مصالح فرنسا أكثر مما تخدم مصالح تشاد وشعبها (ندا، ٢٠٢٤).

1- الأسباب الاجتماعية لرفض النفوذ الفرنسي في تشاد: يُعزى رفض النفوذ الفرنسي في تشاد إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تركت أثراً عميقاً في الذاكرة الوطنية.

- الإرث الاستعماري: رغم حصول تشاد على استقلالها الرسمي عام ١٩٦٠، إلا أن النفوذ الفرنسي ظل حاضراً في مختلف المجالات، مما دفع كثيرين إلى الشعور بأن الاستعمار لم ينتهِ بشكل كامل، بل استمر بأشكال مختلفة أثرت على السيادة الوطنية. ولا يزال التشاديون يتذكرون التدخلات القسرية التي رافقت الحقبة الاستعمارية، والتي خلفت جروحاً لم تندمل في الذاكرة الوطنية. فقد ارتبط الاستعمار الفرنسي برفض السيطرة بالقوة، والاستغلال الاقتصادي، مما ساهم في ترسيخ مشاعر الرفض تجاه استمرار هذا النفوذ، وزاد من المطالب الشعبية بضرورة استعادة القرار الوطني المستقل (شرف الدين، ٢٠١٩، ٨٧).

• **التفاوت في الفرص:** يشعر قطاع واسع من المواطنين بأن النفوذ الفرنسي يسهم في تكريس التفاوت الاجتماعي، حيث يعتقد أنه يوفر امتيازات لفئات محددة على حساب الأغلبية، سواء من خلال الامتيازات الاقتصادية أو التأثير السياسي، مما أدى إلى انتشار مشاعر التهميش لدى فئات واسعة من المجتمع (أحمد، ٢٠١٩، ٢٥٥).

• **الوجود العسكري:** ينظر إلى القواعد العسكرية الفرنسية في تشاد على أنها رمز لاستمرار النفوذ الخارجي، حيث يعتبرها البعض مؤشراً على عدم تحقيق الاستقلال الكامل. كما يُعتقد أن هذه القواعد تخدم المصالح الجيوسياسية الفرنسية في المنطقة أكثر مما تعود بالفائدة على التشاديين، مما يعزز من مشاعر الرفض والغضب الشعبي. هذه العوامل مجتمعة أسهمت في تعميق النظرة الرفضية لاستمرار النفوذ الفرنسي في تشاد، وشكلت أساساً للمطالبات المتزايدة بتحقيق استقلال سياسي واقتصادي أكثر وضوحاً (زكريا، ٢٠٢٤).

2- **الأسباب الاقتصادية والهيمنة الفرنسية على الثروات الطبيعية:** يعتبر الجانب الاقتصادي أحد المحركات الأساسية للرفض الشعبي حيث يرى الكثيرون أن فرنسا تستفيد اقتصادياً من تشاد أكثر مما تقدم لها من دعم حقيقي لتنميتها. وتُعد تشاد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لا سيما النفط والذهب، التي تمثل ركيزة مهمة لاقتصادها الوطني إلا أن شركات فرنسية كبرى تسيطر على جزء كبير من استغلال هذه الموارد، مما أثار استياء واسعاً بين المواطنين. حيث يشعر السكان بأن ثرواتهم الوطنية تستغل لصالح الأطراف الأجنبية دون أن تنعكس إيجابياً على تحسين مستوى معيشتهم، ويعزز هذا الوضع الشعور بعدم العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستويات التنمية الاقتصادية بشكل يفاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في البلاد (ندا، ٢٠٢٤).

• **التبعية الاقتصادية:** تعاني تشاد من تبعية اقتصادية واضحة تجاه فرنسا، تتجلى في الاعتماد الكبير على المساعدات المالية والاستثمارات الفرنسية، وهو ما ينعكس سلباً على استقرار الاقتصاد الوطني ويحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة. هذا الواقع أدى إلى ترسيخ قناعة لدى قطاعات واسعة من المواطنين بأن الحكومة التشادية تفتقر إلى السيادة الاقتصادية مما يعمق مشاعر الاستياء والرفض الشعبي لأي حضور فرنسي يُنظر إليه باعتباره امتداداً للنفوذ الاستعماري القديم. وفي هذا السياق، يرى الدكتور النائي ناصر آدم استاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة انجمينا، أن العلاقة الاقتصادية بين فرنسا وتشاد علاقة غير متكافئة، تكشف عن خلل كبير في موازين المصالح، حيث تميل الكفة لصالح فرنسا التي تُحكم قبضتها على الموارد الاقتصادية الحيوية في البلاد، من

خلال آليات الدعم والاستثمار المشروط. ويؤكد أن هذا النمط من العلاقات لا يحقق شراكة عادلة، بل يعكس نمطاً من الاستغلال المقنع الذي يرسخ التبعية ويقوض فرص التنمية المستقلة، ما يغذي مشاعر الرفض في أوساط المجتمع التشادي، ويُضعف ثقة المواطن في قدرة حكومته على الدفاع عن مصالحه الوطنية، وقد تنبّهت الحكومة التشادية إلى ذلك مؤخراً، فقامت بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي في الأراضي التشادية من طرف واحد كنوع من الضغط على فرنسا لتحسين العلاقة الاقتصادية بين الدولتين (النائي، مقابلة شخصية، أنجمينا ٢٨ مايو ٢٠٢٥). وفي المقابل يرى الدكتور (دونجي سالمو)، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة (أموكسي بأنجمينا)، أن الحكم على العلاقة الاقتصادية بين تشاد وفرنسا يجب أن يأخذ في الاعتبار هشاشة الاقتصاد المحلي والتحديات البنوية التي تواجهها البلاد. ويشير إلى أن فرنسا، رغم الملاحظات عليها، ما تزال من بين الشركاء الدوليين القادرين على توفير الدعم المالي والاستثمارات التي تساهم في تمويل المشاريع الأساسية ودعم الميزانية العامة. ويرى أن التعاون مع فرنسا لا يعني بالضرورة غياب السيادة، بل ينبغي أن يُدار بطريقة أكثر توازناً وشفافية لضمان الاستفادة القصوى من هذا التعاون مع تقليل جوانب التبعية. ويؤكد الأستاذ في هذا السياق على ضرورة العمل من داخل هذه الشراكة لتطوير سياسات وطنية تعزز من قدرات الدولة على التفاوض وبناء قاعدة إنتاجية محلية تقلل من الاعتماد الخارجي، وتمهد تدريجياً لتحقيق استقلال اقتصادي حقيقي بدلاً من القطيعة المفاجئة أو الشعارات التي قد تفاقم الأزمات دون تقديم بدائل واقعية (دونجي، مقابلة شخصية، أنجمينا ٦ مايو ٢٠٢٥).

• **عرقلة التنمية المحلية:** ينظر إلى الوجود الاقتصادي الفرنسي على أنه يعيق نمو الشركات المحلية، حيث تحظى الشركات الفرنسية بالامتيازات والعقود الكبرى، مما يجعل المنافسة غير عادلة. وبالتالي يشعر العديد من رجال الأعمال التشاديين بأن فرنسا تعيق تطور اقتصادهم الوطني لصالح مصالحها، ويتهم المواطنون النفوذ الفرنسي بالمساهمة في الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، حيث أدى الربط الاقتصادي مع فرنسا إلى سياسات مالية غير مستقرة أدت إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات الفقر مما ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم الأعباء على المواطنين (أحمد، ٢٠٢٤).

3- **البعد الثقافي وتأثيره على الهوية الوطنية:** إلى جانب العوامل الاجتماعية والاقتصادية يلعب البعد الثقافي دوراً محورياً في تغذية الرفض الشعبي للوجود الفرنسي في تشاد. ينظر العديد من التشاديين إلى فرنسا باعتبارها قوة استعمارية

تسعى لفرض ثقافتها وقيمها على المجتمع التشادي، مما يشكل تهديداً مباشراً للهوية الوطنية (الأشقر، ٢٠٢٢).

• **فرض اللغة والثقافة الفرنسية:** رغم التنوع اللغوي في تشاد، تعتبر اللغة العربية، أكثر اللغات انتشاراً، لكن لا تزال اللغة الفرنسية تهيمن على مجالات التعليم والإدارة. وينظر إلى استمرار فرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية، على أنه امتداد للسياسات الاستعمارية التي تسعى إلى طمس الهوية الثقافية المحلية، الأمر الذي يثير رفضاً واسعاً بين قطاعات كبيرة من المجتمع التشادي (حسب الرسول، ٢٠٢٢).

• **تأثير الإعلام والوعي الشعبي:** مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتزايد معدلات الوعي، أصبح المواطنون التشاديون أكثر اطلاعاً على الأنشطة الاقتصادية والسياسية الفرنسية في بلادهم. لعبت الحملات الإعلامية والاحتجاجات الشعبية دوراً بارزاً في تعزيز الخطاب الرفض للنفوذ الفرنسي، حيث أصبحت وسائل الإعلام منصة للتعبير عن المطالب الشعبية الداعية إلى التحرر من الهيمنة الخارجية (ندا، ٢٠٢٤).

• **رفض النموذج الفرنسي للحكم:** لا يزال النظام السياسي والإداري في تشاد يعكس إلى حد كبير تأثير النموذج الفرنسي في الحكم، مما يحد من قدرة البلاد على تطوير نظام يعكس الخصوصية التشادية. ويرى العديد من المواطنين أن فرنسا تدعم النخب السياسية الموالية لها الأمر الذي يعوق بروز قيادات وطنية تعبر عن تطلعات الشعب، وتعمل على تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية تتماشى مع هوية البلاد. يشكل هذا التدخل الثقافي والسياسي أحد أبرز العوامل التي تعزز الشعور الشعبي بضرورة إعادة النظر في العلاقة مع فرنسا، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية وفتح آفاق للتعاون المتوازن مع أطراف دولية أخرى (عبدالرازق، ٢٠٢٣). وتري الدراسة أن الرفض الشعبي للوجود الفرنسي في تشاد ليس مجرد رد فعل عاطفي، بل هو نتيجة تراكمات تاريخية وسياسات مستمرة تعزز الشعور بعدم الاستقلال الحقيقي، فبين الهيمنة الاقتصادية، والتأثير الاجتماعي، والتبعية الثقافية، يتنامى الشعور بأن فرنسا لا تزال تمارس دوراً استعمارياً غير مباشر في تشاد، ومع تزايد الوعي الشعبي تتصاعد المطالب بإنهاء النفوذ الفرنسي، وتحقيق استقلال فعلي يمكن التشاديين من التحكم في مواردهم ومصيرهم دون تدخل خارجي.

ثانياً: **الحركات الشعبية المناهضة للنفوذ الفرنسي:** شهدت تشاد خلال السنوات الأخيرة موجات متتالية من الاحتجاجات الشعبية الراضة للوجود العسكري الفرنسي،

تصاعدت تلك الاحتجاجات بشكل لافت في العاصمة أنجمينا وعدد من المدن الكبرى، مثل مندو، أبشة، وسار. وقد نظمت هذه المظاهرات جمعيات تشادية وأحزاب معارضة مدنية، مطالبة بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي على الأراضي التشادية، ووقف ما اعتبرته تدخلاً مباشراً من باريس في الشؤون الداخلية للبلاد، ووفقاً لبيانات وزارة الأمن التشادية، فإن الاحتجاجات نتجت عنها مزاعم تدعي اندلاع أعمال عنف شملت تحطيم عدد من محطات خدمات البنزين (توتال) الفرنسية، واستمرت على مدار ثلاثة أيام على الأقل، وامتدت إلى عدة مناطق داخل البلاد. كما أسفرت عن اعتقال العشرات من المتظاهرين، من بينهم خمسة من قادة المجتمع المدني الذين شاركوا في التظاهرات. وقد قاد هذه الاحتجاجات تحالف مدني واسع يعرف باسم (وقت تما)، وهو تعبير محلي بلغة الشارع التشادي يُترجم إلى العربية بمعنى (انتهى الوقت أي خُلصَ الوقت)، في إشارة رمزية إلى أن زمن الصمت الشعبي تجاه أنظمة الحكم التي لا تحترم مبدأ الديمقراطية قد ولى وأن الوقت قد حان لإنهاء الوصاية الأجنبية (صالح، ٢٠٢٢). وفي هذا السياق يري السفير الدكتور الخاطري الأمين الدودو عبد الله، وهو أحد أعضاء قادة الحراك الشعبي للتظاهر ضد الوجود الفرنسي، أن هذه المظاهرات جاءت كرد فعل طبيعي على عقود من التبعية المقنعة للوجود الفرنسي، حيث ما زالت فرنسا تمارس نفوذها السياسي والعسكري في البلاد تحت ستار التعاون الأمني والمصالح الاستراتيجية ويضيف قائلاً: لم تعد الشعارات التي تروج للشراكة المتوازنة تقنع أحداً، فالشعب التشادي اليوم يطالب بتحرر فعلي من هذا النفوذ، وبناء علاقات دولية قائمة على الندية في السيادة والمصالح الوطنية، لا على الوصاية والاستغلال. ويؤكد الدكتور أن هذه الاحتجاجات تعبر عن ولادة وعي سياسي جديد يتجاوز الولاءات التقليدية ويраهن على مشروع وطني مستقل يُعيد للشعب التشادي كرامته وقراره الحر (الخاطري مقابلة شخصية، أنجمينا، ٩ أبريل ٢٠٢٥). ويرى الباحث أن تصاعد هذه المظاهرات الشعبية لا يمكن فصله عن تغيير عميق في وعي المواطن التشادي الذي بات يرفض التبعية ويدرك أهمية استعادة القرار الوطني. كما تشير هذه التحركات إلى بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، تقوم على المطالبة الفعلية بالسيادة، وبإعادة النظر في طبيعة العلاقة مع فرنسا بما يخدم المصالح الوطنية بوضوح واستقلال.

1- الحركات الطلابية والشبابية: لطالما كان الطلاب والشباب في طليعة الاحتجاجات ضد النفوذ الفرنسي في تشاد، حيث لعبوا دوراً مهماً في نشر الوعي السياسي وتحفيز الرأي العام ضد التدخل الفرنسي. غالباً ما اندلعت الاحتجاجات الطلابية في الجامعات، وخاصة في العاصمة أنجمينا، حيث نظمت مجموعات طلابية مظاهرات للمطالبة بإنهاء السيطرة الفرنسية على النظام التعليمي والاقتصادي. هؤلاء الشباب

يرفضون استمرار اللغة الفرنسية كلغة رئيسية في البلاد ويرون أنها أداة للهيمنة الثقافية والسياسية. خلال السنوات الأخيرة، استخدم الشباب وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول السياسات الفرنسية في تشاد، مما ساهم في تصعيد الاحتجاجات وتحويلها إلى حراك شعبي واسع. ففي بعض الأحيان أدت هذه الاحتجاجات إلى مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، حيث حاولت الحكومة قمع هذه المظاهرات بشدة، مما زاد من الغضب الشعبي (زكريا، ٢٠٢٤).

2- الحركات المسلحة المناهضة لفرنسا: لم يقتصر الرفض الشعبي على الاحتجاجات السلمية فقط، بل ظهرت حركات مسلحة رأت في فرنسا الداعم الرئيسي للنخب السياسية الفاسدة، وقررت مواجهتها بالقوة. ومن بين هذه الحركات الجماعات المتمردة التي نشأت في شمال البلاد، والتي استهدفت القوات الفرنسية والقواعد العسكرية التابعة لها. تتهم فرنسا بدعم أنظمة حكم مستبدة في تشاد من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، وهو ما دفع بعض الحركات المسلحة إلى اعتبار فرنسا جزءاً من الصراع الداخلي وليس طرفاً محايداً. وخلال العقود الماضية شنت هذه الجماعات هجمات على مواقع عسكرية فرنسية، ووجهت تهديدات مباشرة للمصالح الفرنسية في البلاد، ما أجبر فرنسا في بعض الأحيان على التدخل عسكرياً لحماية وجودها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة (زكريا، ٢٠٢٤).

3- الحركات السياسية والقوى المعارضة: على المستوى السياسي، ظهرت قوى معارضة تتبنى خطاباً رافضاً للنفوذ الفرنسي، حيث اتهمت الحكومات المتعاقبة بأنها تعمل بشكل كامل تحت تأثير أو توجيه فرنسا، ولا تمثل الإرادة الحقيقية للشعب التشادي. لعبت الأحزاب المعارضة دوراً في تأجيج الحراك الشعبي ضد فرنسا، عبر الدعوة إلى مقاطعة الشركات الفرنسية والمطالبة بإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية التي تربط تشاد بفرنسا. في بعض الفترات قامت الحكومة بقمع هذه القوى السياسية واعتقال قادتها، إلا أن ذلك لم يمنع استمرار الحراك المناهض لفرنسا، بل دفع المعارضة إلى تعزيز وجودها داخل المجتمع والتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية لتسليط الضوء على التدخلات الفرنسية في البلاد (صالح، ٢٠٢٢).

4- حملات المقاطعة الاقتصادية ضد الشركات الفرنسية: من بين أساليب الرفض الشعبي الأخرى التي اتخذها التشاديون للتعبير عن رفضهم للوجود الفرنسي، برزت حملات مقاطعة المنتجات والخدمات الفرنسية داخل البلاد، وقد شكلت هذه الحملات وسيلة احتجاج سلمية قادتها منظمات المجتمع المدني، للتصدي لما يعتبر استغلالاً غير عادل للثروات الوطنية، من قبل الشركات الفرنسية، وفي هذا الإطار، تقول الأستاذة حسن فاطمة، إحدى الناشطات في منظمات المجتمع المدني، أن المقاطعة

ليست مجرد امتناع عن الشراء، بل هي رسالة واضحة نوجهها إلى من ينهاون ثروتنا دون أن يقدموا شيئاً لشعبنا، نحن نستخدم قوتنا كمستهلكين لرفض هذا الوضع غير العادل. وتضيف في قولها: نظمنا حملات توعية في الأسواق والمدارس والجامعات وشجعنا الناس على دعم المنتجات المحلية أو اللجوء إلى بدائل غير فرنسية، وقد لاحظنا تراجعاً فعلياً في تعامل المواطنين مع بعض الشركات الفرنسية، خاصة في قطاعات الاتصالات والخدمات المصرفية والنفط. وتري فاطمة، أن هذه الخطوة تمثل بداية وعي شعبي متنام، يسعى إلى فرض معادلة أكثر عدلاً في العلاقة مع الخارج، قوامها الاحترام المتبادل والمصلحة الوطنية (حسن، مقابلة شخصية، أنجينا ٢٢ أبريل ٢٠٢٥). وتري الدراسة أن حملات المقاطعة ضد الشركات الفرنسية في تشاد، والتي تقودها ناشطات ومنظمات المجتمع المدني، تعكس تنامي الوعي الشعبي بأهمية الأدوات السلمية في مواجهة الهيمنة الاقتصادية. كما تؤكد الدراسة أن مشاركة النساء في هذه الحملات، كما في حالة الناشطة فاطمة حسن، تمثل تحولاً مهماً في طبيعة الحراك المدني، وتُضفي عليه بعداً مجتمعياً أوسع، وتشير إلى أن هذه المقاطعة ليست مجرد رفض ظرفي، بل تمثل جزءاً من سعي أعمق نحو العدالة الاقتصادية والسيادة الوطني.

5- التيارات الثقافية المناهضة للنفوذ الفرنسي: لعبت الحركات الثقافية دوراً مهماً في مقاومة النفوذ الفرنسي من خلال تعزيز اللغة والثقافة المحلية، وإعادة إحياء الهوية الوطنية بعيداً عن التأثير الفرنسي. بدأت هذه الحركات عبر الأدب والموسيقى والفنون، حيث استخدم الفنانون والشعراء التشاديون أعمالهم لنقد النفوذ الفرنسي وتوعية المواطنين بأهمية التحرر الثقافي. في بعض المناسبات، أقيمت فعاليات ثقافية تحت شعار (استقلالنا لم يكتمل)، تهدف إلى تعزيز الوعي حول الهيمنة الفرنسية، وتشجيع التشاديين على استعادة سيادتهم الكاملة على بلادهم، هذه الحركات الشعبية المناهضة للوجود الفرنسي في تشاد، تعكس رغبة عميقة لدى الشعب في التخلص من النفوذ الاستعماري المستمر. ورغم القمع والضغط السياسية، فإن هذه الحركات لم تتوقف، بل ازدادت قوة وانتشاراً، خاصة مع تصاعد الوعي الشعبي بدور فرنسا في دعم الحكومات غير الديمقراطية واستغلال الموارد الوطنية (زكريا، ٢٠٢٤).

ثالثاً: تأثير الوجود الفرنسي على الهوية الوطنية: يعد الوجود الفرنسي في تشاد أحد أبرز العوامل التي أثرت بشكل مباشر على الهوية الوطنية التشادية، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو في فترة ما بعد الاستقلال. هذا التأثير يمتد إلى مختلف الأبعاد الثقافية، اللغوية، والسياسية مما ساهم في تشكيل علاقة معقدة بين تشاد وفرنسا، تميزت بالتبعية والرفض في آن واحد.

1- التأثير اللغوي والثقافي: فرضت فرنسا اللغة الفرنسية كلغة رسمية في تشاد، وهو ما أدى إلى تهميش اللغات المحلية مثل العربية والساسا التي تعكس التنوع الثقافي للمجتمع التشادي استمرار سيطرة اللغة الفرنسية في مجالات التعليم والإدارة، ينظر إليه على أنه أداة لفرض الهيمنة الثقافية، مما يهدد الهوية الوطنية ويعزز الشعور بعدم الانتماء لدى العديد من المواطنين. وإن تبني تشاد للنظام التعليمي الفرنسي أدى إلى هيمنة المناهج التعليمية المستوحاة من الثقافة الفرنسية، مما أسهم في نشر القيم والمفاهيم الغربية على حساب التراث المحلي. ساعد هذا النموذج في خلق فجوة بين النخب المتعلمة باللغة الفرنسية وبقية المجتمع، الذي يعتمد على اللغات المحلية، مما أدى إلى تعميق الشعور بالتبعية الثقافية (أحمد، ٢٠١٩).

2- التأثير السياسي: لا يزال النظام السياسي والإداري في تشاد مستوحى من النموذج الفرنسي سواء في هيكلية مؤسسات الدولة أو في القوانين التشريعية. يُنظر إلى هذا النموذج على أنه أداة للحفاظ على نفوذ فرنسا في البلاد، خاصة مع استمرار دعمها للنخب السياسية الموالية لها. هذا الوضع يعوق عملية بناء نظام سياسي يعكس الهوية التشادية ويستجيب لتطلعات الشعب (سليمان، ٢٠١٦، ٤٣).

3- الوعي الشعبي والمقاومة الثقافية: في السنوات الأخيرة، أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وارتفاع مستوى الوعي الشعبي إلى تصاعد الأصوات الراضية للوجود الفرنسي أصبحت الحملات الإعلامية والاحتجاجات الشعبية وسيلة للتعبير عن الرفض الشعبي للهيمنة الثقافية والمطالبة باستعادة الهوية الوطنية القائمة على اللغات المحلية والثقافة التشادية. وقد ساهم الوجود الفرنسي في تشاد في إحداث تغييرات جوهرية في الهوية الوطنية، حيث فرضت الثقافة الفرنسية نفسها على حساب الموروث الثقافي المحلي. إلا أن تزايد الوعي الشعبي ومطالب التحرر الثقافي يعكس رغبة قوية لدى التشاديين في استعادة هويتهم الوطنية، وبناء نموذج اقتصادي وسياسي مستقل، يعبر عن خصوصيتهم التاريخية والثقافية، ويلبي تطلعاتهم نحو مستقبل أكثر استقلالاً وعدالة (أحمد، ٢٠١٩).

المبحث الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه المنهج الأنسب لوصف وتحليل البيانات المتعلقة بظاهرة الوجود الفرنسي في تشاد.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من (أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ورؤساء الأحزاب السياسية، النواب البرلمانيين، رجال الدين، منظمات المجتمع المدني)، اختار الباحث من بينهم عينة بلغت (١٠٠) بالطريقة الطبقية العشوائية.

عرض نتائج البيانات الأولية لعينة الدراسة:

1- متغير الجنس:

جدول (1) يوضح التوزيع التكراري لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	التكرار النسبي
ذكر	85	85.0%
أنثى	15	15.0%
المجموع	100	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير الجنس إحتل الجنس (ذكر) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (85.0%)، في حين إحتل المرتبة الدنيا الجنس (أنثى)، بنسبة (15.0%).

2- متغير العمر:

جدول (2) يوضح التوزيع التكراري لمتغير العمر

العمر	التكرار	التكرار النسبي
18 - 30 سنة	22	22.0%
31 - 45 سنة	49	49.0%
46 - 60 سنة	21	21.0%
أكثر من 61 سنة	8	8.0%
المجموع	100	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير العمر إحتل العمر (31-45 سنة) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (49.0%)، يليه في المرتبة الثانية العمر (30-18 سنة)، بنسبة (22.0%)، في المرتبة الثالثة العمر (46-60 سنة) بنسبة (21.0%)، في حين إحتل المرتبة الدنيا العمر (أكثر من 61 سنة)، بنسبة (8.0%).

3- متغير المستوى التعليمي:

جدول (3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	التكرار النسبي
أساس	6	6.0%
ثانوي	14	14.0%
تعليم عالي	80	80.0%
المجموع	100	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير المستوى التعليمي إحتل المستوى التعليمي (تعليم عالي) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (80.0%)، يليه في المرتبة الثانية المستوى التعليمي (ثانوي) بنسبة (14.0%)، في حين إحتل المرتبة الدنيا المستوى التعليمي (أساس)، بنسبة (6.0%).

4- متغير صفة المواطن:

جدول (4) يوضح التوزيع التكراري لمتغير صفة المواطن

الصفة	التكرار	التكرار النسبي
مجتمع مدني	20	20.0%
أساتذة جامعيين	20	20.0%
برلمانيين	21	21.0%
أحزاب سياسية	18	18.0%
رجال الدين	21	21.0%
المجموع	100	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير صفة المواطن، إحتلت الصفة (برلمانيين ورجال الدين) لكل منهما النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (21.0%)، يليها في المرتبة الثالثة الصفة (مجتمع مدني وأساتذة جامعيين)، بنسبة (20.0%)، لكل منهما، في حين إحتلت المرتبة الدنيا الصفة (أحزاب سياسية)، بنسبة (18.0%).

ثالثاً: أدوات الدراسة: طور الباحث، بعد مراجعة الأدبيات النظرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدراسات السابقة أداة بحثية لدراسة الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي. واستهدفت الأداة عينة من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، ورؤساء الأحزاب السياسية، والبرلمانيين ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني. وقد زود المشاركين بتعليمات توضح كيفية التعامل مع فقرات الأداة، بما يضمن وضوح الإجابات ودقتها.

الخصائص السيكمترية لمقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي:

محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد:

1- صدق فقرات: محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد: وللتثبت من صدق محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه، إذ كانت

معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01).

جدول (5) يوضح ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد

رقم الفقرة	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	القيمة الاحتمالية Sig	مدلالة Level
1	1.5500	.83333	.835**	.000	.01
2	1.3500	.70173	.716**	.000	.01
3	1.9700	.84632	.713**	.000	.01
المجموع	4.8700	1.80154			

2- صدق محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد: من خلال التثبت من صدق فقرات محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد حسب معامل ارتباط (بيرسون)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذاً فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن محور الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد صادق في قياس فيما وضع لقياسه.

محور التأثير السياسي والاقتصادي:

1- صدق فقرات: محور التأثير السياسي والاقتصادي: وللتثبت من صدق محور التأثير السياسي والاقتصادي حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01). أنظر الجدول أدناه.

جدول (6) يوضح إرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور التأثير السياسي والاقتصادي

رقم الفقرة	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	القيمة الاحتمالية Sig	مدلالة Level
4	2.6200	.69311	.448**	.000	.01
5	1.4400	.70094	.431**	.000	.01
6	2.7300	.64909	.562**	.000	.01
المجموع	6.7900	.97747			

2- صدق محور التأثير السياسي والاقتصادي: من خلال التثبت من صدق فقرات محور التأثير السياسي والاقتصادي حسب معامل ارتباط (بيرسون)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة، وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذن فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن محور التأثير السياسي والاقتصادي صادق في قياس ما وضع لقياسه.

محور السيادة الوطنية والرفض الشعبي:

1- صدق فقرات: محور السيادة الوطنية والرفض الشعبي: وللتثبت من صدق محور السيادة الوطنية والرفض الشعبي حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01).

جدول (7) يوضح إرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور السيادة الوطنية والرفض الشعبي

رقم الفقرة	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	القيمة الاحتمالية Sig	مدلالة Level
7	2.5700	.75552	.632**	.000	.01
8	2.6400	.65935	.652**	.000	.01
9	2.1900	.76138	.703**	.000	.01
المجموع	7.4000	1.44250			

2- صدق محور السيادة الوطنية والرفض الشعبي: من خلال التثبت من صدق فقرات محور السيادة الوطنية والرفض الشعبي حسب معامل ارتباط (بيرسون)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذن فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن السيادة الوطنية والرفض الشعبي صادق في قياس ما وضع لقياسه.

محور مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد:

1- صدق فقرات: محور مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد: وللتثبت من صدق محور مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01).

جدول (8) يوضح ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور مستقبل الوجود الفرنسي

في تشاد

رقم الفقرة	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	القيمة الاحتمالية Sig	مدلالة Level
10	2.0900	.81767	.805**	.000	.01
11	2.5000	.73168	.749**	.000	.01
12	1.0000	.00000	1.000**	.000	.01
المجموع	5.5900	1.20684	.		

2- صدق محور مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد:

من خلال التثبت من صدق فقرات محور مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد حسب معامل ارتباط (بيرسون)، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (3) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01). وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذاً فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس

صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد صادق في قياس ما وضع لقياسه.

ثبات مقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي: وللتثبت من ثبات المقياس استخدم الباحث في حساب الثبات معادلة (الفكرونباخ)، حيث تعد معادلة (الفكرونباخ)، من أساليب إستخراج الثبات، وقد إستخرج الباحث الثبات بإستخدام هذه الطريقة حيث بلغت قيمة معامل الثبات العام (0.722)، وهذا يشير إلى أن المقياس يتمتع بثبات جيد.

جدول (9) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي

ت	المحور	قيمة معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	تسلسل العبارات في المقياس
1	الرأي العام تجاه الوجود الفرنسي في تشاد	0.805	3	من 1 إلى 3
2	التأثير السياسي والاقتصادي	0.614	3	من 4 إلى 6
3	السيادة الوطنية والرفض الشعبي	0.746	3	من 7 إلى 9
4	مستقبل الوجود الفرنسي في تشاد	0.724	3	من 10 إلى 12
	المتوسط العام لنتائج اختبار ألفا كرونباخ لكل محاور مقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي	0.722	12	من 1 إلى 12

الصدق التجريبي لمقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي: وعلى ضوء حساب قيمة معامل (ألفا كرونباخ)، البالغة (0.722)، فإن الصدق التجريبي للمقياس يساوي (0.850)، وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهذا يشير أيضاً إلى أن مقياس الوجود الفرنسي في تشاد بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي يتمتع بصدق عالي.

رابعاً: الأساليب الإحصائية: استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- معامل ارتباط بيرسون.
 - 2- اختبار (الفكرونباخ).
 - 3- اختبار (ت) لعينة واحدة.
 - 4- معامل تحليل التباين الأحادي (ANOVA).
- خامساً: عرض ومناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة**
عرض نتيجة الفرضية الأولى وتفسيرها: تنص الفرضية الأولى على أن الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يتسم بالسلبية.
الفرضية الصفرية Null Hypothesis - H_0 : تعني أن الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يتسم بالسلبية.

الفرضية البديلة H_1 : Alternate Hypothesis: تعني أن الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يتسم بالإيجابية. وللتحقق من صحة الفرضية الأولى قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة على حدة، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري استخدام الباحث اختبار (T)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (10) اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد

الوسط الحسابي المحسوب	الوسط الحسابي الفرضي	قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
2.045	2.000	60.912	99	.000

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب يساوي (2.045)، وهي تساوي تقريباً قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة الثانية قد بلغت (60.912)، وأن قيمتها الإحصائية كان مقدارها (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أن الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يتسم بالوسطية تقريباً.

تفسير نتيجة الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة الحالية أن الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد يتسم بالوسطية، لم يعثر الباحث على دراسة سابقة تؤكد أو تنفي هذه النتيجة بشكل مباشر ضمن السياق التشادي، وهو ما يعزز من فائدة هذا العمل البحثي وأهميته، غير أن دراسة أمين إدريس الرخيص (٢٠١٨)، أشارت إلى أن الاستراتيجية السياسية الفرنسية في الدول الإفريقية قد خلقت آثاراً ثقافية واضحة على شعوب تلك الدول، حيث لاحظ الباحث أن فرنسا اعتمدت بشكل ممنهج على سياسة (فرق تسد) كأداة للنفوذ والسيطرة، وهو ما أتاح لها اختراق البنى التقليدية والحديثة في المجتمعات الإفريقية، من خلال تعزيز الولاءات المحلية، وتشجيع الانقسامات الإثنية أو الجهوية بشكل غير مباشر، بما يمكنها من الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية دون الحاجة إلى وجود مباشر أو مكشوف دائم.

ويرى الباحث أن هذه النتائج تقاطع جزئياً مع ما توصل إليه من خلال دراسته الميدانية حيث يرجح أن للسياسات الفرنسية في تشاد أبعاداً ثقافية واجتماعية تتجاوز المصالح الاقتصادية والسياسية المباشرة، لتغدو جزءاً من منظومة أعمق لإعادة إنتاج النفوذ الفرنسي عبر أدوات ناعمة ومركبة، وتتمثل هذه الأبعاد في التأثير على النظام التعليمي، واللغة، وخطاب النخب وحتى في أنماط الاستهلاك اليومي والثقافة العامة وهو ما يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويفتح المجال أمام مفارقة مزدوجة،

إذ تستفيد بعض الفئات من هذا النفوذ بينما ترى فيه فئات أخرى شكلاً من أشكال التبعية أو فقدان السيادة، وتنعكس هذه الأبعاد كذلك على وعي الأفراد ومواقفهم تجاه الوجود الفرنسي، حيث يُلاحظ أن هذا الوجود لا يختزل في مظاهره السياسية أو العسكرية فحسب، بل ينظر إليه من قبل كثيرين بوصفه حضوراً ثقافياً وهوياتياً ممتداً، يتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن التشادي، سواء من خلال التعليم، أو الإعلام أو حتى المعايير الإدارية والمؤسسية للدولة الحديثة، ومن ثم فإن هذه المعطيات تدعم فرضية أن الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا عامة، وفي تشاد على وجه الخصوص، تتسم بدرجة من الاستمرارية والمرونة، بحيث تتأقلم مع خصوصيات كل دولة، وتعيد إنتاج أدوات التأثير التقليدية كاللغة، والدعم العسكري، والشرابات التعليمية، بما يضمن حضوراً دائماً بأشكال متجددة. وفي هذا السياق يلفت الباحث إلى أن فهم المواقف الشعبية تجاه الوجود الفرنسي لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل هذه الأبعاد العميقة، التي تتجاوز الفعل السياسي اللحظي، لتشكل جزءاً من بنية الوعي الجمعي، وترتبط بعمق بالهوية الوطنية، والخطابات التاريخية، والصراع الرمزي بين المحلي والمستورد، أو بين الوطني والمستعمر السابق.

عرض نتيجة الفرضية الثانية وتفسيرها: تنص الفرضية الثالثة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس، ولحساب الفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (11) يوضح قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية لقياس الفروق في مستوى الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
ذكر	12.1765	1.95288	55.421	99	.000
أنثى	12.8000	2.33605			

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة التائية قد بلغت (55.421)، وأن القيمة الإحصائية لإختبار (ت) كانت مقدارها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح الجنس (أنثى).
تفسير نتيجة الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس، وقد أكدت نتائج الدراسة صحة

الفرضية المطروحة، حيث أظهرت وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث لصالح الإناث في مواقفهم من الوجود الفرنسي في تشاد، فقد تبين أن الإناث يعبرن عن مواقف أكثر حدة ورفضاً صريحاً لهذا الوجود في حين اتسمت مواقف بعض النساء بقدر أكبر من التحفظ والمرونة في التعبير. ويرى الباحث أن هذا التباين لا يمكن تفسيره بمعزل عن البنى الاجتماعية والثقافية التي تعيد إنتاج الأدوار التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمع التشادي، حيث تحمل النساء اجتماعياً مسؤولية الحفاظ على النسيج الأسري والاجتماعي، مما يدفعهن إلى تبني استراتيجيات تواصلية أقل صدامية وأكثر ميلاً إلى التهذئة، تقادياً لأي انعكاسات سلبية قد تطل المحيط الأسري أو المجتمعي، أما الذكور، فيبدون ميلاً أكبر نحو التعبير العلني عن الرفض، وربما يتجلى ذلك في سياق شعورهم بمسؤوليتهم تجاه الدفاع عن السيادة الوطنية، بوصفه أحد أدوارهم الاجتماعية المتجذرة، وهو ما يكسب مواقفهم طابعاً أكثر حدة ووضوحاً، حتى وإن افترقت أحياناً للحذر إزاء تداعيات ذلك الرفض. وفي ضوء هذه النتائج، يخلص الباحث إلى أن المواقف من القضايا السياسية ذات البعد السيادي تتأثر بعمق بالتمثيلات الثقافية لأدوار الجنسين، وأن فهم الرأي العام لا يستقيم دون النظر في هذه التفاعلات النفسية والاجتماعية المتداخلة. وجدير بالذكر أن الباحث وبحسب ما توفر له من أدبيات ودراسات، لم يقف على معالجة بحثية سابقة تناولت هذه الزاوية تحديداً، سواء من حيث تحليل التباينات في مواقف الرجال والنساء من الوجود الفرنسي في تشاد، أو من حيث الربط التفسيري بينها وبين الأنساق الثقافية والاجتماعية المحلية، وهو ما يضيف على هذه الدراسة بعداً أصيلاً، ويجعل من نتائجها إسهاماً جديداً في حقل الدراسات السياسية والاجتماعية المهمة بمواقف ما بعد الاستعمار.

عرض نتيجة الفرضية الثالثة وتفسيرها: تنص الفرضية الثانية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، ولحساب الفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (12) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر:

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائية F	القيمة الإحتمالية Sig
بين المجموعات	25.558	3	8.519	2.174	.096
داخل المجموعات	376.152	96	3.918		
الكلية	401.710	99			

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير العمر (2.174)، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (0.096)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.

تفسير نتيجة الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة الحالية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، وأظهرت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث لم تُسجل فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة، مما يشير إلى نوع من التجانس في الموقف الشعبي العام تجاه الوجود الفرنسي، ويلاحظ من خلال واقع المجتمع التشادي أن الفئات الأكبر سناً تتسم بمواقف متوازنة وغير متعصبة، بينما تظهر بعض فئات الشباب توجهاً رافضاً بشدة، وتعتبر الوجود الفرنسي سبباً مباشراً في المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد. كما يرى الباحث أن هذا التقارب في المواقف على الرغم من التباينات العمرية، يعكس التأثير العميق والممتد للوجود الفرنسي في تشاد، والذي ترك بصماته السياسية والثقافية على مختلف الأجيال، وأسهم في تشكيل وعي جماعي يتجاوز حدود الفئات العمرية، ويستدل من ذلك أن الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد وجود مادي أو عسكري، بل مثل مشروعاً شاملاً لفرض اللغة والثقافة الفرنسية، مما عزز من رسوخه في الذاكرة الجماعية وأثره المستمر في الهوية الثقافية للمجتمع التشادي. وفي هذا السياق، تلتقي رؤية الباحث مع ما توصلت إليه دراسة شريف علي حامد (٢٠٢٢)، التي أكدت أن الاستعمار الفرنسي تجاوز البعد العسكري إلى بُعد ثقافي عميق حيث فرض منظومته الرمزية، ولغته على المجتمعات المستعمرة وهو ما جعل تأثيره يمتد إلى الحاضر عبر تشكيل أنماط الوعي والانتماء، وفي ظل غياب دراسات سابقة مماثلة تناولت الموقف الشعبي من

الوجود الفرنسي من منظور الفئة العمرية، تبرز هذه الدراسة كإسهام أولي في استكشاف هذا الجانب المهم من العلاقة بين المتغيرات السوسولوجية والمواقف السياسية، كما يشير الباحث إلى أن عوامل أخرى، مثل مستوى التعليم والانتماء الجغرافي والوضع الاقتصادي، قد تكون أكثر تأثيراً من عامل العمر في تشكيل هذا الموقف، وهو ما يستدعي التوسع فيه في دراسات لاحقة.

عرض نتيجة الفرضية الرابعة وتفسيرها: تنص الفرضية الرابعة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي ولحساب الفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (13) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائية F	القيمة الإحتمالية Sig
بين المجموعات	2.946	2	1.473	.358	.700
داخل المجموعات	398.764	97	4.111		
الكلي	401.710	99			

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير المستوى التعليمي (358)، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (700)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

تفسير نتيجة الفرضية الرابعة: تنص الفرضية على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وتشير هذه الفرضية إلى أن المواقف الشعبية من الوجود الفرنسي لا تتأثر بدرجة التعليم، مما يعني أن الأفراد، سواء كانوا ذوي تعليم عال أو محدود، يتبنون مواقف متقاربة تجاه الوجود الفرنسي في البلاد، غير أن هذا التصور يواجه بعض التعقيد عند فحص السياق التاريخي والثقافي لتشاد حيث كشفت دراسة عبد الرحمن عيسى يوسف (1999)، عن جوانب ذات دلالة عميقة، خاصة في إشارتها إلى ما عرف بمذبحة (الكبكب)، التي وقعت في مملكة وداي، والتي تعد مثلاً صارخاً على

السياسات الاستعمارية القمعية تجاه الكوادر المحلية المثقفة، وقد أبرزت الدراسة أن هذه السياسات الاستعمارية كانت تستهدف بصورة خاصة الفئات المتعلمة من أبناء المجتمع، مما ولد شعوراً عميقاً بالرفض لدى المثقفين تجاه الوجود الفرنسي، حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية الرسمية، كما كشفت نتائج الدراسة نفسها عن تأثير بالغ للبعدين اللغوي والثقافي في تشكيل المواقف الشعبية، حيث عبرت الفئة المتأثرة بالثقافة العربية والإسلامية عن مواقف أكثر تشدداً ورفضاً للوجود الفرنسي، مقارنة بالفئة الفرنكوفونية التي أظهرت قدراً أكبر من التقبل أو الحياد وهذا يشير إلى أن المتغير الثقافي واللغوي قد يكون أكثر تأثيراً من المتغير التعليمي بمفرده في تحديد المواقف تجاه الوجود الفرنسي. ويرى الباحث أن نتائج الدراسة لا تؤكد الفرضية محل الاختبار، إذ أن تحليل البيانات الميدانية، إضافة إلى الشواهد التاريخية والتحليل الثقافي، تكشف أن للمستوى التعليمي دوراً غير مباشر يتداخل مع المتغيرات الأخرى كالثقافة واللغة والانتماء الهوياتي، فالفئات المتعلمة وخاصة المنتمية إلى الثقافة العربية، تظهر وعياً تاريخياً وسياسياً أكبر تجاه الدور الفرنسي في تشاد، الأمر الذي ينعكس في مواقفها الراضية للوجود الفرنسي، وعليه فإن الباحث يميل إلى أن هناك فروقاً في المواقف الشعبية تعكس مستوى الوعي السياسي والتاريخي المرتبط غالباً بالتعليم، وإن تداخلت مع محددات ثقافية أخرى. كما يشير الباحث إلى أنه لم يعثر على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بشكل مشابه أو ركزت على الفروق التفسيرية المتعددة للموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد، مما يبرز الطابع الأصيل والإسهام العلمي لهذه الدراسة في ميدان العلوم السياسية والدراسات الاستعمارية.

عرض نتيجة الفرضية الخامسة وتفسيرها: تنص الفرضية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الصفة. ولحساب الفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (14) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفاتية F	القيمة الاحتمالية Sig
بين المجموعات	26.389	4	6.597	1.670	.163
داخل المجموعات	375.321	95	3.951		
الكلي	401.710	99			

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير صفة المواطن (1.670)، وقيمتها الإحصائية التي تساوي (163)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن.

تفسير نتيجة الفرضية الخامسة: أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، ويقصد بصفة المواطن هنا (أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، رؤساء الأحزاب السياسية، النواب البرلمانين رجال الدين من المسلمين والمسيحيين، ومنظمات المجتمع المدني)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الموقف من الوجود الفرنسي لا يتأثر باختلاف الانتماء الوظيفي أو الاجتماعي أو الديني، بل يعكس توجهات عامة موحدة بين مختلف هذه الفئات. ويمكن تفسير هذا التجانس في المواقف من خلال جملة من العوامل المشتركة، من أبرزها أن الذاكرة الجمعية للتشاديين تحمل تجربة تاريخية موحدة مع الاستعمار الفرنسي، بما في ذلك تبعاته السياسية والثقافية والاقتصادية، ما خلق نوعاً من الوعي العام، العابر للانتماءات، حول طبيعة الدور الفرنسي في البلاد، كما أن الواقع السياسي الراهن وما يصاحبه من دعوات إلى تعزيز السيادة الوطنية والحد من التدخل الخارجي ساهم في تشكيل موقف وطني مشترك تُعبر عنه مختلف الفئات، بغض النظر عن اختلاف صفاتها، كذلك، لعبت وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية دوراً مهماً في نشر المعلومات وتوحيد الخطاب العام تجاه القضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها موضوع الوجود الفرنسي، وهو ما ساعد على تقارب وجهات النظر حتى بين فئات تقليدياً يُفترض أن تكون متباعدة في رؤاها، مثل رجال الدين من الطرفين المسلم والمسيحي، أو الأكاديميين والسياسيين. وقد أظهرت إجابات العينة من مختلف الفئات ميولاً متقاربة في تقييم الدور الفرنسي في تشاد حيث تركزت المواقف حول ضرورة إعادة النظر في طبيعة هذا الدور، ورفض أي صيغة تكرر التبعية أو الهيمنة والدعوة إلى شراكة متوازنة قائمة على الاحترام المتبادل. ويرى الباحث أن هذا التقارب في المواقف يُعد مؤشراً على وجود وعي وطني جماعي متصاعد، يتجاوز الاعتبارات المهنية أو الدينية أو السياسية، ويعكس توجهات عامة نحو مراجعة العلاقة مع فرنسا على أسس أكثر عدالة واستقلالية، بما يخدم تطلعات الشعب التشادي ويحترم قراره السيادي.

عرض نتيجة الفرضية السادسة وتفسيرها: تنص الفرضية على أن الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تتسم بالإيجابية.

الفرضية الصفرية H_0 - Null Hypothesis: تعني أن الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تنسم بالسلبية.

الفرضية البديلة H_1 - Alternate Hypothesis: تعني أن الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تنسم بالإيجابية.

وللتحقق من الفرضية الأولى قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، يستخدم الباحث إختبار (T)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (15) اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد

الوسط الحسابي المحسوب	الوسط الحسابي الفرضي	قيمه (ت)	درجه الحرية	القيمة الاحتمالية
2.063	2.000	75.306	99	.000

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب يساوي (2.063)، وهي تساوي تقريباً قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة الثابتة قد بلغت (75.306)، وأن قيمتها الاحتمالية كان مقدارها (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى أن الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تنسم بالوسطية تقريباً.

تفسير نتيجة الفرضية السادسة: تشير الفرضية إلى أن الرؤية الرسمية في تشاد تظهر موقفاً إيجابياً تجاه الوجود الفرنسي في البلاد، وهو ما يتجلى بوضوح في الخطاب السياسي للدولة وتصريحات مسؤوليها، والوثائق الرسمية التي توضح متانة العلاقات بين الطرفين، فمنذ الاستقلال احتفظت فرنسا بعلاقات قوية ومتشابهة مع تشاد، انعكست في اتفاقيات تعاون ثنائية وتنسيق أمني وعسكري، ودعم اقتصادي وفني، مما جعل النخبة السياسية الحاكمة تنظر إلى هذا الوجود بوصفه عامل استقرار وضامناً لاستمرار الدولة في مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية

ويعكس هذا التصور الرسمي الإيجابي قناعة بأن فرنسا تعد شريكاً استراتيجياً لا غنى عنه خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تواجه البلاد، كالإرهاب والتدخلات المسلحة في المناطق الحدودية. كما ينظر إلى فرنسا باعتبارها مصدراً هاماً للمساعدات التقنية والدبلوماسية، وحليفاً موثقاً في المحافل الدولية، ولذلك، نجد أن الرؤية الرسمية تتجنب توجيه أي انتقادات مباشرة للوجود الفرنسي، بل تسعى إلى ترسيخ علاقة تعاون وشراكة يقدم فيها الوجود الفرنسي كضرورة وطنية أكثر من كونه إرثاً استعماريّاً، ومن هذا المنطلق. ويشير الباحث إلى أن الخطاب الرسمي قد

يتسم بالانتقائية والمراوغة، حيث يقدم العلاقة مع فرنسا في صورة مثالية، تغفل عن الجوانب السلبية المرتبطة بالتدخل الفرنسي، ومنها ما يعتبر استمراراً لأشكال الهيمنة السياسية والاقتصادية التي تعيق تحقيق الاستقلال الوطني الكامل، كما أن هذا الخطاب الرسمي يغفل عمداً أو ضمناً عن المواقف الشعبية الناقدة لهذا الوجود، والتي تنتظر إليه من زاوية التجربة الاستعمارية والواقع التنموي المتردي، وهو ما يبرز فجوة واضحة بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الإيجابية التي تتسم بها الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد ليست موقفاً موضوعياً محايداً، بل هي انعكاس لمصالح السلطة السياسية وموقعها في شبكة العلاقات الدولية. وهي رؤية مرشحة للتغير، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية الإقليمية وصعود نماذج جديدة في المنطقة كما في (مالي وبوركينا فاسو)، تتحو نحو تقليص النفوذ الفرنسي لصالح شركاء جدد، واستجابة لضغوط شعبية داخلية تطالب بإنهاء التبعية واستعادة القرار الوطني.

عرض نتيجة الفرضية السابعة وتفسيرها: تنص الفرضية الثامنة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس، لحساب الفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار (ت)، الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (16) يوضح قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية لقياس الفرق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
ذكر	12.4118	1.62784	66.105	99	.000
أنثى	12.2000	1.78085			

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة التائية قد بلغت (66.105)، وأن القيمة الإحصائية لإختبار (ت) كانت مقدارها (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح النوع (ذكر).

تفسير نتيجة الفرضية السابعة: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس، وكانت هذه الفروق لصالح الذكور، مما يعني أن الذكور من ممثلي الجهات الرسمية يبدون ميولاً أكثر إيجابية أو دعماً للوجود الفرنسي مقارنة بالإناث. وتشير هذه النتيجة إلى أن الموقف الرسمي تجاه فرنسا لا يصاغ بشكل موحد بين الجنسين، بل يتأثر

بالاختلافات النوعية في التجربة والموقع داخل البنية الإدارية والسياسية، ويحتمل أن تعود هذه الفروق إلى عوامل متشابكة، منها أن الرجال غالباً ما يشغلون مواقع قيادية في قطاعات حيوية كالجيش، والدبلوماسية، والاقتصاد وهي المجالات التي يرتبط بها الوجود الفرنسي في تشاد بصورة مباشرة، مما يمنحهم تصوراً أكثر عملية أو براغماتية للعلاقة مع فرنسا في المقابل، قد تنظر بعض النساء العاملات في المؤسسات الرسمية إلى هذا الوجود من زاوية مختلفة تأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي والإنساني، أو تركز على مواقف نقدية ناتجة عن التجربة الاستعمارية وتأثيراتها الممتدة. وفي هذا السياق يرى الباحث أن هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة الانتباه إلى البعد النوعي في تشكيل المواقف الرسمية، حيث يشير التفاوت بين الجنسين إلى خلل في التمثيل قد يؤثر على التوازن في صنع القرار، ويؤكد أن تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع السياسات الخارجية أمر ضروري لإثراء النقاش وتوسيع أفق الرؤية الرسمية تجاه الشراكات الدولية، بما في ذلك العلاقة مع فرنسا، كما يشير إلى أن غلبة الصوت الذكوري في المؤسسة الرسمية قد تؤدي إلى تبني مواقف أحادية، لا تعكس التنوع الكامل في الرؤى والمصالح الوطنية.

عرض نتيجة الفرضية الثامنة وتفسيرها: تنص الفرضية السادسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر. ولحساب الفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (17) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائنية F	القيمة الإحتمالية Sig
بين المجموعات	9.091	3	3.030	1.126	.343
داخل المجموعات	258.469	96	2.692		
الكلية	267.560	99			

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير العمر (1.126)، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (0.343)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.

تفسير نتيجة الفرضية الثامنة: كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر، مما يدل على أن الفئات العمرية المختلفة داخل الجهاز الرسمي لا تتبنى موقفاً موحداً من العلاقة مع فرنسا، بل تختلف توجهاتها بحسب المرحلة العمرية، ويفسر هذا التباين بأن الفئات الأكبر سناً، التي عاصرت فترات النفوذ الفرنسي المباشر أو تشكلت ثقافياً ومهنيًا في ظل أنظمة ذات صلة وثيقة بفرنسا تميل إلى رؤية أكثر تصالحاً أو اعتماداً على الشراكة الفرنسية، مدفوعة إما بالحنين إلى (الاستقرار)، الذي ارتبط بتلك المرحلة، أو بارتباطات عملية ومصلحية، أما الفئات الأصغر سناً فيرى الباحث أنها تميل بشكل أوضح نحو الموقف النقدي أو التحفظ تجاه فرنسا، نتيجة لاختلاف سياقات التنشئة والوعي السياسي، وتأثرهم بخطابات السيادة الوطنية والتجارب الإفريقية في مقاومة التبعية، فضلاً عن انكشافهم على مصادر معرفية أكثر تنوعاً وحدثة. كما يرى الباحث أيضاً أن هذا التباين في الرؤية يعكس بداية تحول في المزاج الرسمي تجاه فرنسا، تقوده الأجيال الشابة داخل مؤسسات الدولة، وهو ما قد يؤثر على تغيير تدريجي في شكل العلاقة بين تشاد وفرنسا على المدى المتوسط والبعيد، كما يعتبر أن متغير العمر ليس مجرد عامل ثانوي، بل يكشف عن صراع ضمني بين جيلين داخل الدولة، جيل تربي على منطق الاعتماد والتبعية وجيل يسعى نحو مزيد من الاستقلالية والتحرر من الإرث الاستعماري، ولم يتحصل الباحث على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بالتحليل ذاته أو بحثت العلاقة بين متغير العمر والرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد، مما يعكس أصالة هذا العمل ويسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات ذات الصلة.

عرض نتيجة الفرضية التاسعة وتفسيرها: تنص الفرضية التاسعة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. ولحساب الفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (18) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفاتية F	القيمة الإحصائية Sig
بين المجموعات	5.025	2	2.512	.928	.399
داخل المجموعات	262.535	97	2.707		
الكل	267.560	99			



يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير المستوى التعليمي (928)، وقيمتها الإحصائية التي تساوي (399)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (05). مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

تفسير نتيجة الفرضية التاسعة: أظهر نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، ويفترض الباحث ضمناً أن هناك إمكانية لظهور فروق في المواقف تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي للمستهدفين، باعتبار أن التحصيل الأكاديمي قد يؤثر في مستوى الوعي السياسي والقدرة على التحليل التاريخي والاستراتيجي للعلاقات الدولية، خاصة في موضوع شائك كالعلاقة بين تشاد وفرنسا، إلا أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أنه لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف المبحوثين حسب مستواهم التعليمي، ما يشير إلى أن الاتجاهات العامة الرسمية نحو الوجود الفرنسي في تشاد تنسم بنمط موحد نسبياً، بغض النظر عن المستوى التعليمي (سواء كان المستهدف حاصلاً على الشهادة الجامعية، أو الدراسات العليا، أو دكتوراه)

كما يرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس ظاهرة مهمة، وهي أن الموقف من الوجود الفرنسي في تشاد لا يبنى فقط على التحصيل الأكاديمي، بل يتشكل انطلاقاً من التجربة الوطنية الجماعية والمعايشة اليومية للواقع السياسي والاجتماعي والتنموي، الذي يطبع العلاقة مع فرنسا بطابع الهيمنة والتدخل، ويعتقد الباحث أن هذا التقارب في المواقف بين فئات تعليمية مختلفة يدل على انتقال الوعي النقدي من الدوائر الأكاديمية إلى مختلف مكونات النخبة والمجتمع، وهو ما يتماشى مع حالة الرفض المتصاعد ولو بشكل ضمني لاستمرار النفوذ الفرنسي، كما تتقاطع هذه النتيجة مع طرح الباحث محمد طاهر سوقي (٢٠١٦)، الذي يؤكد أن الاستقلال الذي حصلت عليه تشاد كان استقلالاً محدوداً ومراقباً، حيث بقيت خيوط التحكم الفرنسية ممتدة عبر القنوات السياسية والثقافية والاقتصادية، ويشير إلى أن هذه السيطرة لم تعد خفية بل باتت مدركة من قطاعات واسعة من المجتمع، سواء كانت متعلمة تعليماً عالياً أم متدنياً، ما يعني أن الوعي العام الرسمي تجاه هذه العلاقة تجاوز الحدود التقليدية للطبقات المثقفة. وبناءً عليه يرى الباحث أن التحصيل العلمي لم يعد المحدد الحاسم في بلورة الموقف من فرنسا بل إن التدهور التنموي والاختلالات الاقتصادية، والاعتماد السياسي على الخارج، خلقت وعياً مشتركاً بين مختلف المستويات التعليمية، يقوم على أساس تقييم عملي وواقعي لتجربة ما بعد الاستقلال.

عرض نتيجة الفرضية العاشرة وتفسيرها: تنص الفرضية العاشرة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن. ولحساب الفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (19) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجات الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفاتية F	القيمة الاحتمالية Sig
بين المجموعات	2.918	4	.729	.262	.902
داخل المجموعات	264.642	95	2.786		
الكلية	267.560	99			

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، وذلك إستناداً إلى قيم (F) المحسوبة لمتغير صفة المواطن (.262) وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.902). وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن.

تفسير نتيجة الفرضية العاشرة: أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن، ويقصد بمتغير (صفة المواطن)، في هذه الفرضية، الفئات المستهدفة في الاستبيان، والتي تمثل طيفاً واسعاً من النخب الوطنية المؤثرة في الحياة العامة والسياسية، وتشمل (أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، ورؤساء الأحزاب السياسية، والنواب البرلمانيين، ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني)، ويفترض الباحث من خلال هذه الفرضية أن الرؤية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد ليست موحدة بين هذه الفئات، بل تتباين تبعاً لاختلاف خلفياتها المعرفية، وانتماءاتها المؤسسية، وطبيعة أدوارها في المجتمع والدولة، في حين يرى بعض الأكاديميين أو الحقوقيين في هذا الوجود امتداداً للاستعمار، قد ينظر إليه بعض السياسيين والبرلمانيين من زاوية المصالح الأمنية أو التعاون الاستراتيجي، فيما قد تتبنى منظمات المجتمع المدني مواقف أكثر انتقادية، نظراً لارتباط هذا الوجود بمسائل السيادة، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، وتتسق هذه الفرضية مع ما خلصت إليه دراسة الباحث محمد طاهر سوقي (٢٠١٦)، التي أكدت أن استقلال تشاد عن فرنسا في العام ١٩٦٠ لم يكن

استقلالاً تاماً، بل ظل مشروطاً ومرتبلاً بعلاقات هيمنة مستمرة. ويرى سوقي أن الدولة التشادية لا تزال في كثير من الجوانب خاضعة للنفوذ الفرنسي، سواء من خلال الاتفاقيات العسكرية والأمنية أو عبر ارتباطها بالمؤتمرات الفرانكفونية وآليات التعاون الفرنسية الإفريقية، وهو ما وصفه بالاستقلال الشكلي أو (الاستقلال تحت الرعاية الفرنسية). وفي هذا السياق يرى الباحث أن تباين الرؤى داخل النخب التشادية تجاه الوجود الفرنسي يعبر عن اختلافات عميقة في تقدير طبيعة هذا الوجود وآثاره، فبعض الفئات تعتبره ضماناً للاستقرار ودعماً في مواجهة التحديات الأمنية، بينما ترى فيه فئات أخرى استمراراً لعلاقات استعمارية غير متكافئة تقوّض السيادة الوطنية، وتعطل فرص التنمية المستقلة، كما يرى الباحث أن فهم هذه الفروق ضروري لتحليل الخطاب الرسمي وشبه الرسمي تجاه فرنسا، ويساهم في كشف الشقوق البنيوية داخل النخبة السياسية والاجتماعية فيما يخص القضايا السيادية، إذ لا يمكن الحديث عن رؤية رسمية موحدة دون إدراك عمق الانقسامات الداخلية التي تحددها الانتماءات المهنية والفكرية للنخب المؤثرة.

سادساً: الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن الوجود الفرنسي في تشاد يشكل قضية متعددة الأبعاد ترتبط بآرث استعماري طويل، وتتفاعل مع واقع سياسي وأمني معقد، فقد أبرزت الرؤية الرسمية هذا الوجود بوصفه ضرورة استراتيجية تفرضها اعتبارات الأمن والتعاون الدولي، في ظل التحديات التي تواجه الدولة التشادية داخلياً وإقليمياً، في المقابل أبان الموقف الشعبي عن درجة عالية من التوتر والرفض، خاصة من قبل النخب الأكاديمية والسياسية والدينية ومنظمات المجتمع المدني ممن يرون في هذا الوجود استمراراً لنفوذ استعماري، يحد من استقلال القرار الوطني ويكرس التبعية الاقتصادية والثقافية. هذا التناقض بين الموقفين الرسمي والشعبي لا يُعد مجرد اختلاف في وجهات النظر، بل يعبر عن أزمة ثقة حقيقية بين مؤسسات الدولة والمجتمع، ويعكس الحاجة إلى إعادة تقييم العلاقة مع فرنسا على أساس من الشفافية والمصالح المتبادلة، لا على منطق الحماية أو الإملاءات الخارجية، وعليه فإن تجاوز هذا التوتر يتطلب حواراً وطنياً صريحاً يشارك فيه الفاعلون الرسميون والشعبيون، لإعادة بناء تصور مشترك للعلاقات الخارجية، يراعي السيادة الوطنية، ويوازن بين الانفتاح الدولي واحترام إرادة المواطنين، بما يحقق الاستقرار ويعزز مناعة الدولة التشادية في وجه التحديات.

سابعاً: النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً النتائج: توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية:

1- يتسم الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالوسطية تقريباً.



- 2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح الجنس (أنثى).
- 3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.
- 4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.
- 5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الموقف الشعبي تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير صفة المواطن.
- 6- تتسم الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد بالوسطية تقريباً.
- 7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.
- 8- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) لصالح النوع (ذكر).
- 9- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.
- 10- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرؤية الرسمية تجاه الوجود الفرنسي في تشاد تبعاً لمتغير العمر.

ثانياً: التوصيات: بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة فتح حوار شامل بين مختلف مكونات المجتمع التشادي حول العلاقة مع فرنسا لتقريب وجهات النظر وتجاوز الفجوة بين الرؤية الرسمية والموقف الشعبي.
- 2- مراجعة الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية المبرمة بين تشاد وفرنسا، بما يضمن شفافية أكبر ومشاركة أوسع للجهات الشعبية والمدنية.
- 3- دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني لتكون صوتاً فاعلاً في النقاشات المتعلقة بالسياسات الخارجية، خاصة تلك التي تمس السيادة الوطنية.
- 4- تطوير المناهج التعليمية لتضم حقائق موضوعية عن الحقبة الاستعمارية، والوجود الفرنسي لبناء وعي نقدي وتاريخي لدى الأجيال الصاعدة.
- 5- دعم الأبحاث الأكاديمية حول العلاقات التشادية الفرنسية، بعيداً عن التأثيرات السياسية لتأسيس معرفة علمية تستند إلى الأدلة والتحليل الموضوعي.
- 6- إجراء استطلاعات رأي دورية لقياس التغيرات في المواقف الشعبية تجاه فرنسا وتفسيرها في ضوء التطورات السياسية والأمنية.
- 7- مطالبة الجهات الرسمية بممارسة خطاب متوازن لا يهمل وجهة النظر الشعبية، ويعكس تنوع الآراء حول العلاقة مع فرنسا.

ثالثاً: المقترحات: استناداً إلى نتائج هذه الدراسة يمكن اقتراح العناوين التالية لدراسات لاحقة:

- 1- تحولات الموقف الشعبي تجاه فرنسا في تشاد(دراسة ميدانية مقارنة بين الأجيال).
- 2- قراءة في مواقف النخب التشادية من العلاقات مع فرنسا(دراسة تحليلية لنخبة الأكاديميين والسياسيين).
- 3- فرنسا ومنظمات المجتمع المدني في تشاد(علاقة دعم أم أداة نفوذ).
- 4- المقاومة الثقافية للنفوذ الفرنسي في تشاد(دراسة في الرموز واللغة والتعليم).

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع:

- 1- أحمد، إبراهيم برمّة، أثر الاستعمار الفرنسي في الصراع الثقافي في تشاد، ١٩٠٠- ١٩٧٥م، الطبعة الأولى، دار المصورات للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٩م.
- 2- الماحي، عبدالرحمن عمر، تشاد من الإستعمار حتي الاستقلال ١٨٩٤-١٩٦٠، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- 3- حلولو، الطيب إدريس، المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي في تشاد ١٨٩٤- ١٩٢٠ الطبعة الأولى، جمهورية مصر. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢١م.
- 4- عبدالوهاب، حسن بشير، العلاقات التشادية الخارجية، ١٩٦٠-٢٠١٢، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، السودان، الخرطوم، ٢٠١٢م.
- 5- موسي، محمد البشير أحمد، تشاد مقارنة لبناء دولة حديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، ٢٠١٠.

ثانياً: الدوريات العلمية:

- 1- داود، عبدالواحد محمد، ويسرية، موسي جمال الدين، أثر الإستعمار الفرنسي على ثقافة دولة تشاد، ١٩٢٠-١٩٦٠، مملكة كانم نمونجا، العدد ٢٧، مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، سبتمبر ٢٠٢٣م

ثالثاً: الرسائل العلمية غير المنشورة:

- 1- إدريس، حسن عمر، أثر الإدارة الفرنسية وترسيمها للحدود التشادية مع الدول المجاورة على سكان المنطقة ١٨٩٢-١٩٦٠، رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البطانة السودان، ٢٠١٨م.
- 2- الرخيص، أمين إدريس، آثار الاستراتيجية الفرنسية في دول وسط إفريقيا ١٩٦٠- ٢٠١٤ دراسة حالة تشاد، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم ٢٠١٨م.
- 3- جمعة، حسن بوبا، الحزب التقدمي التشادي ودوره في تطوير الحياة السياسية في تشاد ١٩٤٦- ١٩٧٣، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل، تشاد ٢٠٠٥م.



4- سليمان، أحمد محمد، الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء دول وسط إفريقيا نموذجاً، ١٩٦٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، أكاديمية السودان للعلوم ٢٠١٦م.

5- شرف الدين، عبدالكريم النور، حادثة الككب وأثارها السلبية على دار وداي ١٩١٧-١٩٦٠م، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ والحضارة، جامعة الملك فيصل، تشاد، ٢٠١٩م.

6 - طاهر، حواء حسن، القرارات الإدارية ذات الطابع المالي وأثرها على المواطن التشادي ٢٠١٦-٢٠١٩، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة أنجمينا، تشاد، ٢٠١٩م.

7- عمر، رقية عبدالرحمن، الإرهاب وسائله ومواجهته على ضوء القانون التشادي، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة أنجمينا، تشاد، ٢٠١٩م.

8- نور، محمد محمد زين، الإستعمار الفرنسي وأثره علي الشخصية الإسلامية في تشاد ١٩١٨-١٩٨٠، رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل، تشاد، ٢٠٠٥م.

رابعاً: المقابلات الشفهية:

1- الخاطري، الأمين الدودو عبدالله، أستاذ القانون الدستوري بجامعة انجمينا، مقابلة شخصية مع الباحث في منزله بحي(ساجيري)، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩، في تمام الساعة الرابع عصراً أجريت المقابلة في سياق موضوع(صوت من الشارع التشادي، الحركات الشعبية في مواجهة النفوذ الفرنسي).

2- حسن، فاطمة، ناشطة إجتماعية، مقابلة شخصية مع الباحث في منزلها بحي(أنجاري) بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢، في تمام الساعة العاشرة صباحاً. أجريت المقابلة في إطار موضوع (حملات المقاطعة ضد النفوذ الاقتصادي الفرنسي في تشاد).

3- دونجي، سالمو، أستاذ الاقتصاد السياسي، بجامعة أموكسي بانجمينا، مقابلة شخصية مع الباحث، وذلك بمكتبه داخل الجامعة، بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٦، في تمام الساعة التاسعة وخمس عشرة دقيقة صباحاً. أجريت المقابلة في إطار موضوع (العلاقات الاقتصادية مع فرنسا في ميزان السلطة والمجتمع).

4- النائي، ناصر آدم، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة، بجامعة أنجمينا، مقابلة شخصية مع الباحث، في منزله بحي (قرقجي)، بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٢٥، في تمام الساعة السابعة مساءً. أجريت المقابلة في إطار موضوع (التبعية الاقتصادية لفرنسا).

خامساً: المواقع الإلكترونية (الشبكة العنكبوتية):

1- الأشقر، أسامة، هل بات النفوذ الفرنسي في تشاد على المحك، ٢٤ مايو ٢٠٢٢

[global/https/trt](https://trtglobal.net)

2- آيات، إدريس، هل إنتهي العصر الفرنسي في تشاد؟ إلغاء التعاون العسكري وأبعاده الجيوسياسية، ٤ ديسمبر ٢٠٢٤. sotour.net

3- زكريا، محمد، قواعد عسكرية فرنسية شبه دائمة في تشاد، وعمليات متنوعة... هكذا تفرض فرنسا وجودها في تشاد، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤. www.afropolicy.com

4- صالح، عمر محمد، احتجاجات تشاد هل تواجه فرنسا مرحلة جديدة في أفريقيا، ١٩ مايو ٢٠٢٢. aljazeera-net.net

5- عبدالقادر، محمد علي، ماذا وراء إعلان تشاد إنهاء التعاون العسكري مع فرنسا، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤. www.aljazeera-net.net

6- عبدالرازق، هبة خالد جمال، العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام ٢٠١٢ (مالي نموذجاً) المركز الديمقراطي العربي، ٢٦ أبريل ٢٠٢٣. democraticac.de

7- عيسي، عبدالله، أثر الصراعات على المجتمع في تشاد بعد الإستقلال، مجلة البيان ٤ يوليو ٢٠٢٥. albayan.co.uk

8- قاسم، أحمد أحمد، الفرانكفونية ومحاربة الثقافات المحلية الإفريقية تشاد نموذجاً، ٢٤ مارس ٢٠١٩. giraatafrican.com

9- قدري، أحمد هشام، تراجع النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا وانعكاساته على مكانة فرنسا الدولية، ٨ أغسطس ٢٠٢٤. giraatafrican.com

10- محمد، الشيخ، تشاد تنهي اتفاقية الدفاع مع فرنسا وروسيا تراقب الوضع، الشرق الأوسط ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤. aawsat.com

11- محمد، عمر ساعد أحمد، الكابوس الفرنسي، في تشاد ٨ يونيو ٢٠٢٤. afrikatarends.com

12- نداء، سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا الأسباب والآلات، ٢٨ يونيو ٢٠٢٤. [dimensions - enter.net](http://dimensions-enter.net)

13- حسب الرسول، محمد، تشاد وفرنسا جولة من التدافع، ٣١ أيار ٢٠٢٢.
almayadeen.net

